

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
ابراهيم حسن التيسري	جزاء السلط	١٩٦٨/٢/٢٤	٨ صباحاً	تعاظم مهنة بدون رخصة
ابراهيم محمد سلمان	"	١٩٦٨/٢/٢٢	"	الرشوة
فضيلة فالح الرشود	صلح الزرقاء	١٩٦٧/١٢/٢٨	"	حراج
عصام سلامة نقولا	"	١٩٦٧/١٢/٣٠	"	سير
توفيق حسن الشجراري	"	١٩٦٨/١/٣١	"	شيك بدون رصيد
عبد الرحمن احمد النداف	"	١٩٦٨/٢/٢٢	"	لقطة
علي خيزاعي	صلح مادبا	١٩٦٨/٢/٢١	"	جرائية
عبد الرحمن مملان سويلم	"	١٩٦٨/٢/٢٠	"	"
تركي علي الخزاعي	"	١٩٦٨/٢/٢١	"	"
فلاح الصويل القعقاعه	"	١٩٦٨/١/٣٠	"	"
ابراهيم المناح	"	"	"	"
عبد القادر يوسف جابر	صلح الطنبليه	١٩٦٨/٢/٢٤	"	التسبب بالوفسة
علي فرج محمد	"	١٩٦٨/٢/١٨	"	الصدوم
فوزي محمد مكاوي	صلح عجلون	١٩٦٧/١٢/٢٦	"	مخالفة السير
محمد ذيب الاشتر	صلح جرش	١٩٦٨/٢/٢١	"	تسبب بالايذاء والايذاء
محمد رضا المصري	"	١٩٦٨/٢/١٧	"	سير
عليان سالم العبد	صلح معان	١٩٦٧/١٢/٣٠	"	تسبب بالايذاء من غير عمد

هكذا من الأشهر

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ١٥ شباط سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢٠٧٦

الفرص

صفحة	قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٨	قانون بنك الائتماء الصناعي
١٩١	قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي
٢٠٦	قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨	قانون ادارة املاك الدولة
٢٠٩	قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨	قانون السياحة
٢١٣	قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٨	قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات
٢١٩	قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨	قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية
٢٢٩	قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨	قانون مؤسسة رعاية الشباب
٢٥٥	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب
٢٦٠	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب
٢٦٢	قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية
٢٦٤	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية
٢٦٦	قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه
٢٦٨	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٨	قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية
٢٦٩	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٨	نظام مراقبة وتنظيم الاسواق والحرف والصناعات داخل منطقة بلدية اربد
٢٧٢	اعلان بطلان قوانين مؤقتة صادرة بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور	
٢٧٤	تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٦٨	تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية المعدلة
٢٧٥	تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٦٨	تعليمات الادارة العرفية للمعدلة للشؤون العرفية من المملكة الاردنية الهاشمية
٢٧٦		مطبوعة الجيش العربي

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

○○○○

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ (قانون بنك الانماء الصناعي)
المشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨٥٨ الصادر بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٥ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات.

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقصره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية
بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٧ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

هكذا من الأشهر

نموذج للنسخة من المملكه الاردنيه الهاشميه

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٨

قانون بنك الانماء الصناعي

○○○○

الفصل الاول

مبادئ عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك الانماء الصناعي لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على
خلاف ذلك .

المملكة - المملكة الاردنية الهاشمية

الحكومة - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

البنك - بنك الانماء الصناعي المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون .

المجلس - مجلس ادارة بنك الانماء الصناعي

مشروع صناعي - اية مؤسسة اردنية يملكها القطاع الخاص وتمثل للربح وهي قائمة او ستقوم
لتعنى بالتصنيع او السياحة او النقل الخاص بالسائحين فقط او التمددين
او التحويل الصناعي لمصادر الثروة الطبيعية في المملكة او لخارجها .

فريق آخر - اية مؤسسة او جهاز من مؤسسات واجهزة الحكومة او اية حكومة اجنبية ،
واية منظمة او جهاز او وكالة او مؤسسة تمويل دولية ، وى فرد او هيئة
او شركة خاصة ، او عامة او جمعية تعاونية ، سواء كان عاماً او خاصاً ،
افرادياً او بالاشتراك .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الائتماء الصناعي) يكون له ولاية دائمة ، واستقلال مالي واداري ، وخاتم خاص به ، وشخصية اعتبارية بحيث يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان ، وله ان ينشئ فروعاً او وكالات وان يعين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تطبق على البنك احكام قانون الشركات المعمول به اذا كانت متفقة مع غايات البنك ولم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في انظمة البنك وتعليماته .

الفصل الثاني

غايات البنك

المادة ٦ - ان غايات البنك هي :

- أ - تشجيع المشاريع الصناعية - وتنشيطها ، ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .
- ب - زيادة فرص العمل في المملكة .
- ج - تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها .
- د - مساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور في المملكة .
- هـ - تشجيع الصناعات الصغيرة ، المحلية والبدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية .
- و - تشجيع تمويل المشاريع الصناعية ، من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية العامة او الخاصة او السدوية .

المادة ٧ - يقوم البنك لتحقيق غاياته بما يلي :

- أ - تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية ، وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها .
- ب - تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة طويلة الاجل او متوسطة الاجل ، او شراء سندات المشاريع الصناعية او شراء اسهمها او القيام بكل ذلك .
- ج - الاكتتاب باسم المشاريع الصناعية او ضمان بيعها او تملكها .
- د - شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية .
- هـ - اصدار الكفالات والكفالات المتبادلة .
- و - تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها ،

ز - اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق انتاج المشاريع الصناعية ، والحفز على اعداد الدراسات وتقويمها .

ح - اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية او اقراضها .

ط - تبني اية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك شريطة ان تتسجم مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ - البنك مخول بصلاحيات الاقراض وتقديم السلف والكفالات للأفراد والمنظمات والهيئات الاعتبارية ، والدخول في عمليات التمويل ومعاملاته معهم ، حسب الشروط التي يراها البنك مناسبة على ان تؤخذ الامور التالية بعين الاعتبار :

- أ - امكانية الحصول على التمويل اللازم كلياً او جزئياً مع مصادر اخرى بشروط معقولة .
- ب - سلامة المشروع الصناعي من الوجهتين الفنية والاقتصادية .
- ج - مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية للمملكة .
- د - قدرة المشروع الصناعي على الربح في اسواق لا تتمتع بالحماية .

المادة ٩ - لا يجوز للبنك اعطاء القروض او القيام بأي نوع من انواع التمويل لاي مشروع صناعي :-

- أ - الا على اساس التزم اكيد من المستفيدين بالوفاء .
- ب - والا بضمانات كافية .
- ج - والا بعد التثبت من قدرة المشروع على الوفاء .

المادة ١٠ - للبنك ان يطلب الحصول على ادلة كافية تثبت بان القروض او اي تمويل آخر قد استعملت في تحقيق الاغراض التي منحت الاموال لتحقيقها .

المادة ١١ - للبنك ان يطلب من عملائه ادارة مشاريعهم بجد ونشاط ، وعلى المستويات الهندسية والمالية السليمة ، والاحتفاظ بسجلات ادارية سليمة وقبوض حسابة صحيحة .

الفصل الثالث

سلطات البنك

المادة ١٢ - لتحقيق لغايات هذا القانون ، يخول البنك الصلاحيات والسلطات التالية التي يمارسها وفقاً للطرق والشروط التي يقررها المجلس بين حين وآخر .

- أ - ان يبرم العقود والاتفاقات وعقود الاجار مع فريق آخر ، وان يعد لها وينفذها .

هكذا من الأهل

ب - أن يقبل الهبات والخدمات ويستعملها لأغراضه الخاصة سواء كانت أموالاً أو أملاكاً أو حقوقاً.

ج - أن يتعاقد مع محامين أو مهندسين أو أي نوع آخر من المستشارين الأردنيين أو الأجانب لخدمته. شريطة إعطاء الأولوية للأردنيين.

د - أن يمتلك الأملاك الحقيقية أو الشخصية، بما في ذلك الرهونات والسندات والأسهم وسندات الإيداع والكفالات والعقود والضمانات والمطالبات والنقود والمسكوكات والشيكات والسندات التجارية والقبولات عامة وقبولات البنوك خاصة. والتحويلات البرقية وأي وثائق مثبتة للدين أو التملك، وأن يتصرف بهذه الأملاك ضمن الشروط وبالوسائل التي يقررها المجلس.

هـ - أن يكفل الدفع مقابل أية وثيقة من الوثائق المدرجة في (د).

و - أن يصدر خطابات الاعتماد وخطابات الضمان.

ز - أن يحصل أي حق من حقوق البنك القانونية أو يبالغ عليه، وأن يقاضي عارفاً آخر بشأن الالتزامات والحقوق. وإذا قرر المجلس اعتبار قروض البنك ديوناً حكومية فإنها عندئذ يجب أن تحصل وفق قوانين تحصيل الأموال الأميرية المعمول بها في المملكة.

ح - أن يفتح حسابات جارية وأن يودع ودائع لأجل في أي بنك أو شركة استثمار محلية أو أجنبية، دون تحديد للمكان أو للقيمة.

ط - أن يكفل القروض أو وسائل التمويل التي يقدمها المستثمرون في المملكة أو في الخارج للمشاريع الصناعية.

ي - أن يقرض من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية شريطة:

١ - أن تصبح هذه القروض ديناً ممتازاً على موجودات البنك.

٢ - أن يكون إصدار السندات المحلية قد تم بموافقة وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ومخاطف البنك المركزي.

٣ - أن يكون الاقتراض من المصادر الخارجية بموافقة الحكومة، وأن تكفل الحكومة القروض الخارجية وفوائدها إذا طلب منها ذلك.

ل - أن يمتلك العقارات لاستعماله الخاص فقط، وفي حالة الوفاء بدين مستحق أصبح تحصيله مشكوكاً فيه، وللبنك أن يمتلك العقارات والممتلكات المنقولة وغير المنقولة وعليه أن يتخلص منها ببيعها بأقرب فرصة ممكنة إذا كانت تفيض عن حاجات استعماله الخاص.

م - أن يقوم بشكل عام بجميع الإجراءات والتدابير المتعلقة بممارسة صلاحياته والمنبثقة عنها بمقتضى أحكام هذا القانون.

هكذا من الأشغال

المادة ١٣ - للبنك أن يمنح القروض للصناعات الصغيرة بمبالغ لا تزيد عن (٥٠٠٠) دينار لأي عميل شريطة ألا يزيد مجموع الاقراض لهذه الصناعات عن ١٠٪ من مجموع موجودات البنك ويقرر المجلس شروط منح هذه القروض.

المادة ١٤ - لا يجوز للبنك:

أ - أن يمنح أية تسهيلات مالية للحكومة أو البلديات أو الزراعة أو مرافق الخدمات العامة وأية مؤسسة لم يسمح هذا القانون بتقديم التسهيلات لها. ولا يشمل ذلك شراء أدوات أو سندات الحكومة الأردنية، كما لا يشمل هذا الحظر المشاريع الصناعية التي تساهم فيها أو تقرضها الحكومة.

ب - أن يقبل الودائع بفائدة أو بدون فائدة.

ج - أن يعطي قروضاً تقل أجلها عن سنة واحدة.

د - أن يتبنى سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية أو السياسة النقدية في المملكة.

هـ - أن يعيد تقدير رأسماله بقصد زيادة القيمة الاسمية للسهم الواحد، أو قسمة السهم الواحد إلى عدد أكبر من الأسهم.

و - أن يحصل على تسهيلات ائتمانية من البنك المركزي سواء عن طريق القروض أو السلف أو إعادة الخصم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الفصل الرابع

رأس المال

المادة ١٥ - رأس مال البنك المصرح به ثلاثة ملايين دينار مقسومة على ثلاثة ملايين سهم قيمة كل منها دينار واحد. وتقسم الأسهم إلى نوعين:

أ - أسهم عادية (وعدها المصرح به ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم) يمتلكها خزانة الحكومة فقط.

ب - أسهم ممتازة (وعدها المصرح به ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم) يمتلكها القطاع الخاص فقط.

المادة ١٦ - تسدد مساهمة الحكومة في رأس مال البنك كما يلي:

أ - تحول جميع موجودات صندوق الائتماء الصناعي إلى البنك كما يجري تقديرها خلال شهر من نفاذ العمل بهذا القانون.

ب - ويدفع رصيد المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية، يستحق الأول منها بتاريخ تأسيس البنك، ويستحق القسط الثاني خلال (١٢) شهراً من هذا التاريخ، والثالث خلال (١٨) شهراً من تاريخه.

المادة ١٧ - تعرض الاسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الاوقات التي يقررها المجلس ويسدد القطاع الخاص أي الافراد والشركات والمنظمات والميئات المحلية أو الاجنبية قيمة الاسهم الممتازة التي اكتبوا بها بالطريقة ويحدد الاقساط التي يقررها المجلس شريطة ألا تزيد مهلة الدفع لكامل الثمن عن ثلاث سنوات .

المادة ١٨ - بعد قيد الاستدراكات الخاصة بالفائدة المستحقة على المبالغ المقرضة ونفقات التشغيل واستهلاك الموجودات وأي نوع من انواع الاحتياطي يجري توزيع الارباح كما يلي : -

أ - توزع الارباح على الاسهم الممتازة فقط بنسبة حدها الاذني المضمون ٦٪ في السنة .

ب - اذا نقصت الارباح المدة لتوزيع في سنة ما عن هذا الحد الأدنى المسمون فان الحكومة محولة بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفرق للمساهمين ولا تعتبر مثل هذه المدفوعات ديناً للحكومة على البنك .

ج - اذا زادت الارباح المدة للتوزيع في سنة ما عن ١٢٪ في السنة . فان فائض هذه الزيادة يوزع أرباحاً لجميع الاسهم العادية والممتازة على السواء .

د - يجوز ان يوزع ما يزيد من الارباح عن ٦٪ في السنة على شكل أسهم أو سندات خاصة بالبنك أو بالشركات المساهمة الاردنية .

هـ - تكفل جميع الارباح الموزعة على المساهمين معفاة من ضريبة الدخل .

المادة ١٩ - يجوز زيادة رأس مال البنك بقرار من المجلس توافق عليه أكثرية الهيئة العاملة لحملته الاسهم العادية والممتازة . وفي حالة زيادة رأسمال البنك ، يكون للمساهمين المسجلين حق الاسبقية في الاكتاب بالاسهم الجديدة من حيث احتفاظهم بنفس النسبة من رأس المال .

المادة ٢٠ - يقرر المجلس نسبة عدد الاسهم التي يمكن ان يمتلكها الاجانب . وللمجلس ان يرفض أية مساهمة للأسباب التي يعتقد بوجاهتها ، وله ان يمارس أية سلطة أو صلاحية ليحول دون تسلط فرد أو جماعة على مقدرات البنك .

المادة ٢١ - لكل سهم عادي أو ممتاز صوت واحد في جميع القضايا المعروضة على الهيئة العامة - باستثناء انتخاب اعضاء مجلس الادارة الذي لا تشترك فيه الاسهم العادية - شريطة ان لا يزيد مجموع الاصوات التي تملكها الاسهم العادية في أي اجتماع عن $\frac{1}{3}$ ثلث عدد الاصوات المظلة في ذلك الاجتماع .

المادة ٢٢ - أ - لا يجوز إلغاء البنك أو تصفيته إلا بقانون .

ب - في حالة تصفية البنك ، توزع موجوداته على أسهمه وتدفع أولاً قيمة الاسهم الممتازة على ألا يقل ما يصيب السهم الواحد عن قيمته الاسمية أي دينار واحد .

الفصل الخامس

تنظيم البنك وادارته

المادة ٢٣ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ورئيس للمجلس ونائب للرئيس ومدير عام للبنك ، وجهاز تنفيذي بالعدد اللازم لذلك .

المادة ٢٤ - يؤلف مجلس الادارة من تسعة أعضاء أو أكثر (على ألا يزيد عن خمسة عشر عضواً) وذلك على الوجه التالي : -

أ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .

ب - ممثل عن مجلس الاعمار الاردني .

ج - ممثل عن البنك المركزي الاردني .

د - ممثلان عن البنوك التجارية .

هـ - ممثل عن الغرف الصناعية .

و - ثلاثة ممثلين عن حملة الاسهم الممتازة

ز - ممثل أو أكثر يجري تعيينه حسب احكام المادة (٢٩) من هذا القانون

المادة ٢٥ - يجري تعيين ممثل وزارة الاقتصاد وممثل مجلس الاعمار الاردني وممثل البنك المركزي الاردني بقرار من وزير الاقتصاد الوطني ، ونائب رئيس مجلس الاعمار ومحافظ البنك المركزي الاردني على التوالي . وفي حالة غياب أي منهم يجري تعيين ممثل آخر بنفس الطريقة لينوب عن العضو المتغيب خلال مدة تغيبه .

المادة ٢٦ - يجري تعيين ممثلي البنوك التجارية في المجلس حسب الترتيب التالي : -

أ - تدرج اسماء البنوك المرخصة العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال ، الأعلى فالأدنى ، واذا تساوت مساهمة بنكين أو أكثر فنترب الاسماء في الجلول بالترتيب الأبجدي فيما بينها شريطة ألا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن ٥٠٠٠٠ دينار .

ب - يعين ممثلا للبنكين المدرج اسميهما في أعلى القائمة ممثلين للبنوك التجارية في المجلس ويتبع الترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفهما .

ج - اذا نقصت مساهمة بنك عن ٥٠٠٠٠ دينار في أي وقت ، تسقط عضوية ممثله فوراً ، ويشطب اسم البنك من القائمة .

د - لا تشترك اسهم البنوك المسجلة اسمها في القائمة في انتخابات اعضاء مجلس الادارة الآخرين .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٧ - يجري تعيين ممثل الغرف الصناعية بناء على قرار يتخذه مجلس اتحاد هذه الغرف وبصدقه وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٢٨ - لا يجوز ان تقل مساهمة اي عضو من ممثلي حملة الاسهم الممتازة في رأس مال البنك عن (١٠٠٠) دينار وتسقط العضوية تلقائياً اذا نقصت المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .

المادة ٢٩ - اذا بلغت مساهمة اي شخص او بنك او مؤسسة خاصة في البنك ١٠ ٪ من رأس ماله المصروح به فيحق لهذا الشخص او المؤسسة ان يعين ممثلاً له عضواً في مجلس الادارة دون الاشتراك في الانتخابات العامة ، وتسقط هذه العضوية تلقائياً اذا نقصت المساهمة خلال مدة العضوية عن هذه النسبة .

المادة ٣٠ - تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ما عدا ممثلي البنوك فتكون مدة عضويتها ستة واحدة .

المادة ٣١ - تحدد علاوات اعضاء المجلس بقرار منه على الا تتجاوز ٧٥٠ ديناراً في السنة وعلى ان تحسب على اساس عدد الجلسات التي يحضرها العضو او نائبه .

المادة ٣٢ - أ - ينتخب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس من بين اعضاء المجلس بمقتضى احكام قانون الشركات ويقوم رئيس المجلس بتمثيل البنك في علاقاته مع الحكومة ويمارس نائب الرئيس صلاحيات رئيس المجلس عند غيابه .

ب - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها رئيس المجلس او بناء على طلب خطي يقدمه اربعة اعضاء في المجلس يوضحون فيه اسباب عقد الاجتماع ويجب الا يقل عدد الاجتماعات عن مرة واحدة في الشهر .

ج - يتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور ثلثي اعضاء المجلس وتتخذ القرارات بالاكثريّة المطلقة للاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

د - يعين المدير العام احد موظفي البنك اميناً عاماً للمجلس يكون مسؤولاً عن تدوين وقائع الجلسات التي يوقعها رئيس المجلس والمدير العام وهذا الموظف ، كما يكون مسؤولاً عن تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ - اذا توفي أي عضو من اعضاء المجلس أو استقال أو انفصل عن عمله أو فقد مركزه لأي سبب من الاسباب قبل انتهاء مدة خدمته المقررة فيعين شخص آخر في مكانه الذي خلا

لا كمال المدة الباقية حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان العضو معيناً ، أما اذا كان منتخِباً فيحل محله المرشح الذي حاز على أكبر عدد من الاصوات ولم ينجح في الانتخابات الاخيرة .

و - للمجلس أن يسمح لمراقبين أو خبراء أو مستشارين أو موظفين بحضور اجتماعاته اذا رأى ذلك مناسباً .

المادة ٣٣ - يجوز للمجلس ان يوئلف لجاناً خاصة يعهد اليها ببعض صلاحياته أو بالقيام بوظائف وواجبات معينة . ويمكن أن تضمن عضوية هذه اللجان اعضاء المجلس والمدير العام ونائبه وموظفي الجهاز التنفيذي . وتحدد صلاحيات هذه اللجان وميادين عملها بقرارات المجلس التي تتضمن تأليفها .

المادة ٣٤ - للمجلس وحده ان يتخذ القرارات التي يراها مناسبة بشأن الامور التالية : -

أ - تقرير السياسة العامة للبنك ووضع الانظمة الداخلية الضرورية التي يجب عرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها في أول اجتماع يعقد لها .

ب - وضع الانظمة والتعليمات التطبيقية لتوضيح واجبات موظفي البنك ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم وضمان القيام بها على أفضل الوجوه .

ج - تحديد عدد الوظائف في البنك ، وتصنيفها ودرجاتها ورواتبها .

د - تعيين المدير العام ونائب المدير العام والخبراء والمستشارين والمحاسبين أو المستشار القانوني وطبيب البنك .

هـ - تعيين مدققي الحسابات وتقرير مكافآتهم واجورهم السنوية .

و - تأسيس الفروع والوكالات وتعيين المراسلين في المملكة وفي خارجها .

ز - تحديد اسعار فائدة الاقراض وشروطه .

ح - الاستدانة من داخل المملكة وخارجها .

ط - إصدار الاسهم أو السندات لزيادة رأس مال البنك العامل .

ي - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .

ك - تحضير التقرير السنوي للبنك قبل عرضه على الهيئة العامة .

ل - وضع التعليمات الاساسية والخاصة بالامور التالية : -

١ - شروط منح القروض للمشاريع الصناعية وتحصيلها .

٢ - المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية أو شراء سنداتها .

هكذا من الأشهر

٣ - إدارة الأوراق المالية في محفظة البنك .

٤ - توظيف موجودات البنك السائلة بما في ذلك استثمارها في سندات الحكومة الأردنية .

٥ - الحفاظ على أموال البنك ومستنداته ووثائقه وخاتمه وضمان إجراءات المراقبة الثنائية وغير ذلك من الاحتياطات لحمايتها من سوء التصرف .

٦ - تحديد أنواع الضمانات المقبولة تأميناً لقروض البنك بما في ذلك رهن الأموال المنقولة وغير المنقولة ، وشروط تأمين هذه الرهونات ضد الاخطار المختلفة خلال مدة الرهن ، وكذلك الاسهم والسندات والكتالات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية .

٧ - تقديم النواصي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون في ضوء الخبرة والتطبيق .

المادة ٣٥ - أ - إذا كان لأي عضو نفع شخصي خاص في اتخاذ أي قرار من قرارات المجلس فإن عليه أن يعلن ذلك وأن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار .

ب - لا يجوز لأي عضو في المجلس الحضور على قروض شخصية من البنك .

ج - لا يجوز للعضو حضور الجلسات التي تتخذ فيها قرارات بمنح قروض لمشاريع صناعية تزيد مساهمته الشخصية فيها عن ٥٪ من رأسماله .

المادة ٣٦ - يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ومستخدميه الذين تنظم الشؤون المتعلقة بهم أنظمة وتعليمات خاصة يقرها المجلس وتحدد فيها طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام وسلم الرواتب والمكافآت وتعيين الواجبات ونص القسم والاجراءات التأديبية والصرف من الخدمة والعزل وسائر حقوقهم في التعويض أو صندوق الادخار وغير ذلك من الأمور المتعلقة بهم شريطة ألا تكون رواتبهم أو مكافآتهم أو تعويضاتهم محسوبة على أساس الربح الصافي للبنك .

المادة ٣٧ - يكون المدير العام رئيس الجهاز التنفيذي وهو المسؤول وحده عن تطبيق السياسة العامة والانظمة والتعليمات والقرارات التي يضعها المجلس ، ويمثل البنك في جميع علاقاته مع الجمهور والمؤسسات الأخرى ما عدا الحكومة كما يمثل البنك في كل المعاملات القضائية المتصلة بأعمال البنك ونشاطاته . ويحضر اجتماعات المجلس ويدلي فيها بأرائه دون أن يكون له حق التصويت .

المادة ٣٨ - على المدير العام أن يقدم للمجلس كل المعلومات المتوافرة والتوصيات التي تمكن المجلس من وضع السياسة العامة للبنك ، وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى ضرورتها لتحقيق أهداف البنك وتنفيذ سياسته العامة .

هكذا من الأشهر

المادة ٣٩ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في إدارة أعمال البنك ويمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه .

المادة ٤٠ - يجب أن يتفرغ المدير العام ونائبه تفرغاً كاملاً لإدارة البنك ، ولا يجوز للمدير العام أو لنائبه أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك أو مؤسسة تجارية أو مشروع صناعي إلا إذا كان للبنك مصلحة خاصة فيها واتخذ المجلس قراراً بذلك .

المادة ٤١ - يعتبر أي عضو من أعضاء المجلس أو موظف أو مستخدم في البنك أو منتدب لخدمة أي مشروع صناعي للبنك مصلحة مالية فيه يرى الذمة بالنسبة لأي قرار اتخذه بحكم قيامه بهذه الأعمال ، ويتحمل البنك جميع التكاليف والنفقات المترتبة على مقاضاته بسبب هذه الأعمال إلا إذا صدر عليه حكم بالإهمال المقصود أو سوء السلوك في تنفيذ واجباته .

المادة ٤٢ - لا يعتبر أي عضو من أعضاء المجلس أو موظف أو مستخدم في البنك مسؤولاً عن أية خساره أو مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص أو انخفاض في قيمة عقار أو سند يحتفظ به البنك كضمان لقروضه ، أو بسبب افلاس عميل أو مدير أو فقدان السيولة في موجوداته أو إخلاله بالقانون ، إلا إذا وافق المجلس على أن الخساره أو الانفاق ناجم عن خطأ مقصود أو إهمال متعمد أو سوء سلوك واضح ارتكبه عضو المجلس أو الموظف أو المستخدم عند تأدية واجباته .

المادة ٤٣ - إن براءة الذمة المنصوص عليها في المادتين ٤١ و ٤٢ لا تحول دون حصول عضو المجلس أو الموظف أو المستخدم في البنك على حقوقه المقررة بمقتضى أحكام أي قانون أو نظام أو اتفاق أو قرار للهيئة العامة أو غير ذلك .

الفصل السادس

اجتماع الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٤ - أ - يعقد الاجتماع الأول العادي للهيئة العامة للمساهمين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء اقبال الاكتتاب في الاسهم الممتازة ، ويعقد بعد ذلك اجتماع سنوي عادي خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر تلي انتهاء السنة المالية للبنك .

ب - تعقد اجتماعات فوق العادة للهيئة العامة للمساهمين بناء على قرار من مجلس الاداره او بناء على طلب خطي من مساهمين يحملون فيما بينهم ما لا يقل عن ٣٠٪ من اسهم البنك الممتازة .

المادة ٤٥ - يجري اعلام المساهمين عن مواعيد الاجتماعات العادية وفوق العاده - وذلك قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل عن طريق الاعلان في صحيفتين محليتين على الأقل وارسال اشعارات الدعوة بالبريد المضمون الى المساهمين المسجلين في دفاتر البنك حسب آخر المعلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٦ - أ - يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ٥٠ ٪ من حملة الاسهم الممتازة اصالة او وكالة . واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لاشعار يعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين على الأقل ويعتبر النصاب القانوني في ذلك الاجتماع مكتملا مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة اصالة او وكالة .

ب - تتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة لعدد الاصوات التي يملكها المساهمون اصالة او وكالة بما في ذلك الاسهم العادية .

ج - لا تشارك في انتخابات أعضاء مجلس الادارة الاسهم العادية والاسهم الممتازة الخاصة بالبنوك العاملة في المالكه والمدرجة أسماؤها في القائمة أو المؤسسات التي تزيده مساهمتها عن ١٠ ٪ من رأس المال المصرح به .

الفصل السابع الحسابات والتقارير

المادة ٤٧ - تحفظ حسابات البنك بالطريقة وبالشكل الذين يقررها المجلس .

المادة ٤٨ - يصدق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكه .

المادة ٤٩ - تبتدى سنة البنك المالية في (١) كانون الثاني وتنتهي في (٣١) كانون الاول من كل عام .

المادة ٥٠ - ينظم البنك خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاه سته المالية تقريراً شاملاً لنشاطه وبيناً كاملاً بوجوداته ومطلوباته ، وحساب ارباحه أو خسائره ونسخة من حساباته الختامية مصدقة من مدققي الحسابات .

المادة ٥١ - يجري تنظيم حسابات البنك وتقرير المجلس السنوي بمقتضى احكام قانون الشركات وتعرض جميع هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتنشر كشوفات الحسابات الختامية فقط بعد إقرارها في الجريدة الرسمية .

الفصل الثامن الاحتياطي

المادة ٥٢ - قبل اعلان الارباح المدة للتوزيع أو توزيعها ، يخصص الاحتياطي اللازم للديون والمساهمات المالكه والمشارك فيها للطوارئ بنسبة ٥٠ ٪ من الارباح في السنتين الاوليتين ، ونسبة ٢٥ ٪ من الارباح في السنوات التالية الى ان يبلغ مقدار هذا الاحتياطي كامل قيمة اسهم البنك المدفوعة .

الفصل التاسع

سرية العمل في البنك

المادة ٥٣ - أ - تعتبر جميع طلبات القروض ومستنداتها والمعلومات الواردة فيها عن تفاصيل المشروع معاملات سرية ومكتومة ، ويجب أن تحفظ بطرق لا تسمح بالاطلاع عليها إلا للشخص مفوض بذلك .

ب - يجوز لمالك أي مشروع صناعي عدم اطلاق أي عضو من أعضاء المجلس على تفاصيل مشروعه اذا كان هذا العضو مالكا لمشروع مماثل ومنافس وعلى هذا العضو أن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها طلب ذلك المشروع .

الفصل العاشر

الاعفاء من الضرائب

المادة ٥٤ - تعفى ارباح البنك وممتلكاته ووثائقه ومعاملاته من كافة الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية ولا يشمل هذا الاعفاء المشاريع الصناعية التي يكون للبنك علاقة مالية بها .

المادة ٥٥ - يعفى موظفو البنك ومستخدموه ومستشاروه الذين لا يحملون الجنسية الاردنية من أية ضريبة على ما يدفعه لهم البنك من رواتب أو مكافآت أو اجور .

الفصل الحادي عشر

« مؤقت »

مادة مؤقتة أ - يؤلف مجلس ادارة مؤقت لادارة اعمال البنك فور نفاذ هذا القانون من ممثل وزارة الاقتصاد الوطني وممثل مجلس الاعمار الاردني وممثل البنك المركزي الاردني وممثل البنوك التجارية وممثل اتحاد الغرف الصناعية ويمارس هذا المجلس المؤقت جميع صلاحيات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون الى حين تأليف المجلس الدائم .

ب - يشرف هذا المجلس على ادارة اموال صندوق الانماء الصناعي بعد تحويلها الى البنك ولا يقوم باعطاء أية قروض جديدة او اجراء معاملات جديدة قبل الاكتاب بمالا يقل عن ٤٠٠.٠٠٠ سهم ممتاز ودفع ما لا يقل عن ثلث قيمتها .

ج - يضع هذا المجلس جميع الانظمة والتعليمات الضرورية لادارة البنك والواجب وضعها لمؤسسة تعمل بمقتضى احكام قانون الشركات ، ويجري العمل بها وتطبيقها الى ان تعرض على الهيئة العامة في اجتماعها الاول والثاني لاقرارها .

د - تلغى هذه المادة المؤقتة من القانون بعد انعقاد الاجتماع الاول للهيئة العامة وانتخاب أعضاء مجلس الادارة وتعيينهم حسب احكام هذا القانون .

هكذا من الأهل

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٥٦ - على الحكومة ودوائرها المختصة تقديم جميع المساعدات الممكنة للبنك للقيام بواجباته وتحقيق اهدافه.

المادة ٥٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/١/٦

الحكومة

وزير الاشغال العامه	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشاره غصيب	هاشم الجيوسي	احمد طوقان	بهجت التلهوني
وزير دوله لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير المواصلات	وزير العدل
وزير الانشاء والتعمير	وزير المواصلات	عاكف الفايز	سمعان داود
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التقني	وزير الداخلية	وزير الصحة
صالح برقان	امين بونس الحسيني	حسن الكايد	صبيحي امين عمرو
وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والاعلام
عبد المنعم الرفاعي	محمد اديب العامري	حاتم الزعي	صلاح ابو زيد
وزير الدفاع	وزير الزراعة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الشؤون الدينية
حاجس المجالي	سامي ايوب	وزير دولة للشؤون الرئاسة	وزير دولة للشؤون الدينية
		احمد فوزي	عبد الحميد السائح

هكذا من الأهل

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

○○○○

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ (القانون المعدل لقانون بنك الاعماء الصناعي) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٤٣ الصادر بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٦ ، الى مجلس الأمة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٦٢ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون بنك الائتماء الصناعي لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها : « و الى ان ينشأ هذا الاتحاد يكون ممثل اتحاد الغرف الصناعية هو ممثل غرفة صناعة عمان الذي يتم تعيينه بقرار من مجلس الغرفة وموافقة وزير الاقتصاد الوطني ».

المادة ٣ - تعدل المادة المؤقتة الواردة في الفصل الحادي عشر (مؤقت) من القانون الاصلي كالتالي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

د - على الرغم مما ورد في المواد (٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٠) من هذا القانون يستمر مجلس الادارة الاول المؤقت قائما حتى نهاية عام ١٩٦٧.

ب - باضافة الفقرتين التاليتين اليهما :-

هـ - يجب على مجلس الادارة المؤقت والسلطات المختصة اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب وتعيين اعضاء مجلس الادارة الدائم قبل مدة لا تقل عن ثلاثين يوما من موعد انتهاء مدة مجلس الادارة المؤقت :

و - يستمر العمل باحكام هذه المادة المؤقتة المعدلة حتى نهاية عام ١٩٦٧ .

أحمد بن طلال

١٩٦٨/١/١٣

وزير الاشغال العمامة وزير المالية وزير الدولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
بشاره غصيب هاشم الجبوري احمد طوقان بهجت التلهوني

وزير الاشغال العمامة وزير المالية وزير الدولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
بشاره غصيب هاشم الجبوري احمد طوقان بهجت التلهوني

وزير الاشغال العمامة وزير المالية وزير الدولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
بشاره غصيب هاشم الجبوري احمد طوقان بهجت التلهوني

وزير الاشغال العمامة وزير المالية وزير الدولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
بشاره غصيب هاشم الجبوري احمد طوقان بهجت التلهوني

وزير الاشغال العمامة وزير المالية وزير الدولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
بشاره غصيب هاشم الجبوري احمد طوقان بهجت التلهوني

هكذا من الأهل

اعلان
بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ (قانون ادارة املاك الدولة) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨٦٣ الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٦٥ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٢ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

هكذا من الأهل

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٨

قانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني (املاك الدولة) الاموال غير المنقولة التي تصرف بها او تملكها الدولة بمقتضى القوانين المرعية .

تعني كلمة (الوزير) وزير المالية / الاراضي والمساحة .

تعني كلمة (المدير) مدير الاراضي والمساحة .

المادة ٣ - يناط بمدير الاراضي والمساحة كل ما يتعلق بادارة اراضي واملاك الدولة .

المادة ٤ - للوزير بناء على تنسيب من المدير ان :-

١ - يوجر ويفوض أية قطعة أرض أو ملك للدولة اذا كانت مساحته لا تزيد على عشرين دونماً لقاء بدل المثل الذي يقرره .

٢ - يوجر او يفوض أية قطعة أرض أو ملك للدولة ولو زادت مساحته على عشرين دونماً بشرط ان لا تزيد قيمة بدل مثله على مائتي دينار .

المادة ٥ - اذا كانت الاراضي والاملاك المراد تأجيرها وتفويضها لا تدخل تحت أحكام البندين ١ و ٢ من المادة الرابعة فيجري التفويض بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٦ - تنفيذاً لما ورد بالمادتين (٤ و ٥) يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء وفي كل قضاء لجنة مؤلفة من الحاكم الاداري وأمور التسجيل والمحاسب وممثل عن وزارة الزراعة والوزير اذا اقتضت المصلحة أو ظروف العمل أو طبيعته بموافقة رئيس الوزراء أن يشكل اللجان على شكل آخر وان يزيد من عددها أو من عدد أعضائها .

المادة ٧ - أ - يكون عمل اللجان النظر في طلبات الاستئجار والتفويض واجراء الكشف والتحقيق في الخلافات بين المتصرفين أو المعتدين أو في أية أمور أخرى تتعلق بأحكام الدولة وتقدير قيمتها وتقديم تقاريرها للمدير ليرفع توصياته بشأنها الوزير على ان يثق للمدير قبل رفع التوصيات أن يعيها للجنة أي تقرير من أجل استكمال التحقيق أو إجراء الكشف إذا لزم ذلك .

ب - يجري تأجير أملاك الدولة للغايات المبينة في المادة (١٠) من نظام تفويض وتأجير أملاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير ودون حاجة للجنة أو اعلان .

المادة ٨ - أ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة من هذا القانون يمنع تفويض أو تأجير بقصد التفويض أو لتغير قصد التفويض الأراضي الشرقية إلا بما أخذ موافقة وزير الزراعة بناء على تنسيب مدير الحراج على قابلية الأرض لزراعة .

ب - تؤجر وتفوض الأراضي المسجلة كحراج أو الغابة من الأشجار الحرجية بما أخذ موافقة وزير الزراعة على دفع يد الحراج حسبها وبشروط ان لا تكون الأراضي التي يسمح تأجيرها أو تفويضها واقعة بين الأراضي المكسرة بالحراج إلا اذا كان القصد لتغير غايات الزراعة وكانت الأراضي المراد تفويضها أو تأجيرها الواقعة بين الأراضي المكسرة بالحراج تزيد مساحتها على عشرين دونماً .

ج - عند تأجير أو تفويض أراضي الأغوار المكسرة تحويلها الى سقيي يشترط في التأجير تأمين سقيتها .

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة للوزير بناء على تنسيب المدير ان يقرر تأجير أو بيع أملاك الدولة بالمراد العلني اذا رأى في ذلك مصلحة للمخزينة على ان يخفض قرار الاحالة القطعية لموافقته ويشترط ألا تزيد قيمة الملك المقرر على مائتي دينار مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٨) .

المادة ١٠ - اذا تقرر تأجير أرض من الأراضي المسجلة كحراج توضع شروط العقد من حيث تشجيرها بالاتفاق مع وزير الزراعة / الحراج ويجب ان يتضمن قرار التأجير الصادر من الجهة المختصة مراعاة أحكام هذه المادة .

المادة ١١ - باستثناء أراضي الجفنة لا يجوز لاستأجر أو المستأجر بقصد التفويض أن يتنازل عن حقوقه في التأجير لأي شخص آخر إلا بموافقة الوزير .
المادة ١٢ - يمنع المفوض اليه أي ملك من أملاك الدولة من بيعه أو هبته إلى شخص آخر ويمنع من مبادلتها بملك آخر إلا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .

هكذا من الأهل

المادة ١٣ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها أو تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون تلك الاملاك مبنية على خرائط دائرة الأراضي والمساحة .

المادة ١٤ - للمدير ان يأذن لجنة معينة ووفق الشروط التي يراها أي شخص بفتح أية مساحة من الارض في حدود النسب المبينة في النظام لجعلها صالحة للزراعة اذا كانت تلك الأراضي غير ممسوحة وغير مثبتة على خرائط دائرة الأراضي والمساحة ويكون لمثل هذا الشخص حق الاولوية بتفويض الارض واستئجارها عند مسحها وتثبيتها على الخرائط في حالة الاعلان عنها بقصد التفويض أو التأجير ولا يكون له الحق في المطالبة بأي تعويض في حالة أخذ الارض منه أو عدم تأجيرها له دون بيان الاسباب .

المادة ١٥ - اذا توفي المستأجر أو المفوض اليه أو المعطى اذا تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٦ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٧ - تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضى قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ معمول بها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ كما يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الأراضي والمساحة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/١/١١

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

وزير المالية / الأراضي والمساحة
هاشم الجبوري

اعلان

بمقتضى المادة (٢٤) من الدستور

○○○○

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٥ (قانون السياحة) المنشور في عدد الجريدة رقم ١٨٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٥ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٥ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وتيس الوزراء

بهجت التلهوني

هكذا من الله على

نموذج السيرة الذاتية للملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمن باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨

قانون السياحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السياحة لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني الكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

- ١ - السلطة
 - ٢ - المجلس
 - ٣ - الهيئة الاستشارية
 - ٤ - الصناعات السياحية
- ١ - سلطة السياحة المؤسسة بموجب هذا القانون .
٢ - مجلس ادارة السلطة المؤلف بموجب هذا القانون .
٣ - الهيئة المؤلفة بموجب هذا القانون .
٤ - تشمل عبارة الصناعات السياحية لاغراض هذا القانون ما يلي :-

- أ - مكاتب وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي .
- ب - متاجر التحف ومصنوعات الاراضي المقدسة .
- ج - الفنادق والنزل والمطاعم والاستراحات .
- د - خدمات ادلاء السياح .
- هـ - اي نشاط اخر يقرر المجلس انه كذلك ويعلن عنه في الجريدة الرسمية .
- ٥ - المواقع السياحية - الاراضي والمياه والابنية التي تحددها السلطة وتعلن في الجريدة الرسمية أنها مواقع سياحية .

المادة ٣ - ١ - تؤسس هيئة تسمى سلطة السياحة تمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وفي أية أنظمة تصدر بموجبيه .

٢ - تعتبر السلطة شخصاً معنوياً تتمتع بكافة الحقوق وتتصرف بالشكل الذي تراه مناسباً في نطاق القانون .

٣ - في الاجراءات القانونية التي لها أو عليها يحق للسلطة أن تنيب عنها موظفي النيابة العامة أو موظفي السلطة أو أي عام آخر .

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تشجيع السياحة ، وتطويرها ، وتنمية الموارد السياحية واستثمارها لزيادة الدخل القومي ونشر التفاهم بين الشعوب . وتحقيقاً لهذه الغايات تقوم السلطة بالوظائف والاعمال التالية :-

- ١ - المحافظة على المواقع السياحية ، وتطويرها ، والعناية بالمعالم الاثرية وتجميلها ، بالتعاون مع دائرة الآثار .
- ٢ - الاشراف على الصناعات السياحية ، ومراقبتها ، وتنظيمها وتطويرها لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للسائحين .
- ٣ - العمل على توفير وسائل الراحة والترفيه للسائحين ، وتسهيل المعاملات المتعلقة بهم ، بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية داخل المملكة الاردنية وخارجها .
- ٤ - وضع وتنفيذ برامج شاملة متكاملة للدعاية السياحية ، بالتعاون مع الصناعات السياحية .
- ٥ - القيام بأية اعمال اخرى تقررها السلطة لتحقيق أهدافها .

المادة ٥ - أ - يقوم بجميع مهام السلطة . ويمارس صلاحياتها الواردة في هذا القانون . مجلس ادارة مكون من وزير السياحة والآثار رئيساً ومن الاعضاء التاليين :-

- ١ - وكيل وزارة الاعلام .
- ٢ - وكيل وزارة الاقتصاد الوطني .
- ٣ - مدير الآثار .
- ٤ - المدير العام للسلطة .
- ٥ - وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص ، ممن يعملون في حقل السياحة يعينهم مجلس الوزراء .

ب - لمجلس الوزراء الحق باستبدال اي عضو من الاعضاء اذا وجد ان هنالك ظروفاً تستدعي ذلك .

المادة ٦ - أ - يقوم المجلس بالاعمال ، ويمارس الصلاحيات التالية :-

- ١ - وضع السياسة العامة للسلطة ، والاشراف على تنفيذها .
- ٢ - ترخيص الصناعات السياحية .
- ٣ - اقرار مشروع موازنة السلطة السنوية ، وتقديمها الى مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بمدة لا تقل عن شهرين للموافقة النهائية عليها .
- ٤ - اقرار التقرير السنوي عن اعمال السلطة ، وتقديمه لمجلس الوزراء .

ب - يدعو رئيس المجلس لاجتماعات دورية مرة كل شهر ، ويجوز ان تعقد اجتماعات اضافية اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ج - ويكون النصاب قانونياً بحضور خمسة اعضاء وتتخذ القرارات بأكثرية اصوات الحضور المطلقة .

المادة ٧ - تتألف مصادر تمويل السلطة مما يلي :-

- ١ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة لحساب السلطة .
- ٢ - الرسوم والغرامات التي تفرض لمصلحة السياحة ، بموجب هذا القانون او اي قانون آخر او الانظمة الصادرة بموجبها .
- ٣ - استثمار ممتلكات السلطة ووارداتها ، بما في ذلك أجور دور الاستراحة السياحية .
- ٤ - المساعدات والهبات .
- ٥ - اية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء . بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٨ - أ - لا يجوز لاية صناعة سياحية أن تمارس اعمالها الا بعد الحصول على ترخيص من السلطة حسب الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .

ب - للسلطة ان ترفض الترخيص لاي طالب دون بيان الاسباب .

ج - لا يجوز اذبح بصورة مباشرة او غير مباشرة بين أية صناعيتين من الصناعات السياحية وذلك بأدارتهما او ممارستهما او امتلاكهما ، ولا يشمل ذلك المساهمة في الشركات التي تمارس تلك الصناعات السياحية .

المادة ٩ - ١ - أ - يتكون جهاز السلطة التنفيذي من المدير العام ، ومن ععدد من الموظفين الفنيين والاداريين ، للقيام بالمهام التي يقتضيها العمل في داخل البلاد وخارجها ، وذلك ضمن نطاق تخصصات الموازنة .

ب - يعين مجلس الوزراء المدير العام ، بتنسيب من المجلس مقترن بأرادة ملكية سامية .

ج - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز السلطة التنفيذي ، ويكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة العامة لها ، وعن ادارة الجهاز التنفيذي للسلطة على وجه يضمن تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات التي يقرها المجلس ، وله ان يفوض أية صلاحيات من صلاحياته لاي من موظفي السلطة الاخرين بموافقة المجلس .

٢ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي السلطة ، وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم او انهاء استخدامهم ، وتحديد رواتبهم ، وتعيين واجباتهم وحقوقهم ، وتقاعدهم ، وسائر الامور المتعلقة بهم ، بموجب نظام خاص يضمه المجلس والى ان يتم وضع هذا النظام يخضع موظفو السلطة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول به .

المادة ١٠ - أ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام أن يقرر وقف العمل برخصة أية صناعية سياحية او يرفض تجديدها لمدة معينة ، اذا ما اقتنع أن مالك الصناعة قصر في اداء واجباته ، او خدماته او اذا نكل أو أخسل بالتزاماته تجاه عدلائه أو السياح أو أصحاب المهن السياحية الاخرى او عمل عدلاً تعتبره السلطة مسيئاً الى مصلحة مهنته . او سمعتها او مصلحة السياحة الوطنية بصورة عامة وتوقف الرخصة نهائياً ولا تجدد اذا تكررت أية مخالفة أكثر من مرتين .

هكذا من الأشهر

ب - اذا أوقف العمل برخصة أية صناعة سياحية ، أو رفض تجديدها فلا يحق للمرخص ممارسة العمل استنادا الى تلك الرخصة .

ج - كل مالك صناعة سياحية أوقفت رخصته أو رفض تجديدها من قبل المجلس يعتبر أنه ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون اذا استمر بممارسة أعماله رغدا عن قرار المجلس .

د - اذا تقرر إيقاف العمل برخصة أية صناعة سياحية . يحق للمصلحة اشعار المنظمات والجمعيات السياحية الاردنية والدولية بذلك . وبيان أسباب إيقاف العمل بالرخصة .

هـ - كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بموجبه يقدم للمحاكمة أمام قاضي الصلح المختص . ولدى ادانته يغرم بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو يحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر أو بكلا العقوبتين .

ينظر قاضي الصلح في المخالفات المعروضة عليه والمتعلقة بالسائح على وجه الاستعجال خلال (٢٤) ساعة من تاريخ تقديم الشكوى للمحاكمة .

المادة ١١ - يحق للمجلس أن يصنف أية صناعة من الصناعات السياحية باستثناء مكاتب وشركات السياحة والسفر الى فئات في ضوء مستويات خدماتها . كما يحق له ان يحدد أسعار الخدمات التي تقدم للسائح افرادا وجماعات .

المادة ١٢ - لا يجوز لاصحاب الصناعات السياحية الدخول في المنافذ التي تعتبرها السلطة ضارة بالاقتصاد الوطني العام . ويحق لما أوقف العمل برخصة أية صناعة إثبات أن اصحابها قاموا بمثل هذه المنافذ .

المادة ١٣ - أ - ينوب المجلس هيئة استشارية للسلطة مؤلفة من سبعة أعضاء ، يعينهم مجلس الوزراء برئاسة المدير العام على ان يكون اربعة منهم ممثلين لكل من : -

- ١ - الفنادق .
- ٢ - مكاتب وشركات السياحة والسفر .
- ٣ - شركات الطيران
- ٤ - الغرف التجارية والصناعية .

ب - تكون مدة الخدمة لأعضاء الهيئة الاستشارية سنتين ، غير أنه يجوز لمجلس الوزراء بتسليم من مجلس إدارة السلطة أن يستبدل أى عضو من أعضاء الهيئة ، في أي وقت خلال المدة المذكورة .

ج - تعقد الهيئة الاستشارية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك ، بدعوة من رئيسها لبحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل صورة عنه للأعضاء قبل انعقاد الاجتماع ، بأسبوع ، ويشمل جدول الأعمال الأمور التي يعرضها عليه رئيس الهيئة أو أية أمور أخرى يعرضها أحد أعضاء الهيئة ويقدمها للرئيس قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل .

د - تجتمع الهيئة أيضاً بناء على طلب خطي يقدم الى رئيسها من اربعة أعضاء على الأقل ويتكون النصاب القانوني من أربعة أعضاء .

هـ - تقدم الهيئة ما تراه من التوصيات الى المجلس ، الذي له أن يقر قبولها أو رفضها أو تعديلها .

هكذا من الأشغال

المادة ١٤ - لمجلس الوزراء بتسليم من المجلس أن يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أهداف وغايات هذا القانون والانظمة التي تصدر بموجبه بما في ذلك تنظيم ومعالجة الأمور التالية : -

- ١ - جلسات المجلس والهيئة الاستشارية .
- ٢ - ترخيص وتصنيف ومراقبة الصناعات السياحية وتحديد الرسوم الواجب استيفؤها منها وكيفية تحصيلها والكتفالات المالية المتوجب تقديمها وتحديد الاجور التي تتقاضاها .
- ٣ - تحديد رسوم الدخول الى المواقع السياحية .
- ٤ - مؤهلات وواجبات ادلاء السياح ، وكيفية ترخيصهم وتحديد رسوم الترخيص .
- ٥ - تحديد بدل أتعاب اعضاء المجلس والهيئة الاستشارية .
- ٦ - وضع النظام المالي ونظام اللوازم .

المادة ١٥ - يلغى قانون السياحة رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي طرأت عليه ، وأى قانون أو نظام آخر الى المدى الذي تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون وتبقى جميع الانظمة الصادرة بمقتضى هذه القوانين والقوانين التي سبقتها سارية المفعول الى ان تستبدل بأنظمة جديدة تحل محلها وتصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

أحمد بن طلال

١٩٦٨/١/١٣

وزير الأشغال العامة بشارة غصيب	وزير المالية هاشم الجبوري	نائب رئيس الوزراء أحمد طوقان	رئيس الوزراء بهيكت التلوي
وزير دول لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم نسيه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدل سمعان داود	
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بركان	وزير النقل امين يونس الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد	وزير الصحة صبري امين عمرو
وزير دولة للشؤون الخارجية عبد المنعم الرفاعي	وزير التربية والتعليم محمد اديب العامري	وزير الاقتصاد الوطني حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الدفاع حابس المجالي	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية وزير دولة لشؤون الرئاسة أحمد فوزي	وزير الشؤون الدينية والاماكن المقدسة عبد الحميد السالح

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

○○○○

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور، احيل القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٥ (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨٨٣ الصادر بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٥ الى مجلس الأمة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٨ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

بهجت التاهوي

هكذا من الأهل

نحى السبق للملك حمد بن عبدالعزيز آل سعود

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٨

قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

(البلدية) - المؤسسة المعرفة بقانون البلديات وتشمل امانتي العاصمة والقدس .
(المجلس) - مجلس البلدية ومجلس امانتي العاصمة والقدس واية لجنة تقوم مقام اى منها .
(اللجنة المحلية) - لجنة التنظيم المحلية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته او اى تشريع اخر يقوم مقامه .

(الرئيس) - رئيس البلدية او امين العاصمة او امين القدس .
(منطقة او المنطقة) - عقار او مجموعة عقارات تخضع لاحكام هذا القانون .
(عقار) - اية ارض وما عليها مهما كان نوعها وتشمل الاملاك العامة .
(قسيمة) - قطعة من الارض وما عليها ضمن منطقة بعد تقسيمها بمقتضى احكام هذا القانون .
(الاستحقاق الاصلي) - قيمة العقارات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في المنطقة قبل التقسيم .
(القيمة الاصلية) - مجموع الاشتقاقات الاصلية للمنطقة قبل التقسيم .
(القيمة المستجدة) - مجموع قيم القسائم المقدرة لها بعد التقسيم .
(الاحكام التنظيمية) - مجموعة الشروط الفنية والعمرانية والمعمارية والاثارية والصحية التي يتوجب التقيد بها قانوناً عند التصرف باية قسيمة .

المادة ٣ - ضرورة حصول المجلس البلدي على إذن من مجلس الوزراء .

لقيام بعملية التقسيم :-

لمجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسيب المجلس ان يصدر قراراً يأذن فيه للمجلس بأن يمارس تقسيم اية منطقة تقع ضمن اختصاصه او اية منطقة الحقت به واعلن عنها بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية ، انها منطقة تنظيمية وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشمله تلك المنطقة من عقارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل المتعلقة بالامور التالية :-

أ - الطرق والميادين ومواقف السيارات والحدائق والملاعب والجسور والأدراج . والأسواق وسائر المنشآت التي تتطلبها المنطقة . و -

ب - مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد والمدارس بكافة أنواعها والمستوصفات والمستشفيات والمبرات وأماكن الأثار ودور الفنون وسائر الأماكن المعتبرة ذات نفع عام أو التي تؤدي خدمة عامة . و -

ج - شبكة مجارى المياه الحلوة والمالحة والاقنية (وتشمل مجارى مياه الأمطار) . و -

د - الابنية التي يراد ، هدمها والابنية الصالحة التي يراد ابقاؤها بدون هدم . و -

هـ - ما يزيد اقتطاعه للشوارع وللحرف العامة المنصوص عليها في الفقرات أب ج د من المادة الثالثة عن ٢٥ ٪ من مساحة منطقة التقسيم يقلر له تعويض وفق احكام قانون الاستملاك ويوزع هذا التعويض على اصحاب الاستحقاق في المنطقة بنسبة استحقاق كل منهم ، وكذلك فان قيمة الابنية يصار الى تقدير قيمتها كاملاً وفق قانون الاستملاك .

و - الاحكام التنظيمية التي يجب التقيد بها بناء التسمم وبخاصة ارتفاع المباني والنسبة المئوية المسموح ببنائها ومقدار الارتداء بالبناء من كل جهة من جهات القسيمة .

المادة ٤ - نشر القرار والاجراءات اللازمة .

أ - ينشر القرار المشار اليه بالمادة السابقة في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين . وتلصق صورة منه في منطقة التقسيم وفي دار المجلس المختص .

ب - يعتبر نشر القرار بالصورة الالفة المذكور تبليغاً شخصياً لجميع المالكين وذوي الحقوق في منطقة التقسيم .

ج - تبلغ دائرة تسجيل الاراضي قائمة بالعقارات المشمولة بمنطقة التقسيم وعليها ان تضع حالا اشارة في سجلاتها تفيد خضوع تلك العقارات لاحكام هذا القانون .

د - يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يفسح يده على العقارات التي يقضى مخطط التقسيم باقتطاعها مجانياً حالما يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاه ويجب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بجرد ووصف محتويات العقارات المذكورة واخذ صور فوتوغرافية للمباني القائمة عليها .

هـ - يعطى مالكو العقارات المشار اليها في الفقرة السابقة تعويضاً من حساب منطقة التقسيم مقابل حرمانهم من بدل اشغالها او استغلالها ، اعتباراً من تاريخ وضع اليد على تسجيل مخطط التقسيم لدى دائرة تسجيل الاراضي .

المادة ٥ - تزويد البلدية بنسخ المخططات العقارية وقيودها

تقوم دائرة الاراضي والمساحة بتزويد البلدية بناء على طلب المجلس بالمخططات وصور عن القيود المتعلقة بمناطق التقسيم .

المادة ٦ - عمليات المساحة

يقوم المجلس باجراء عمليات المساحة اللازمة لحساب مباحات القسائم في مخطط التقسيم ويتم تصديقها من قبل دائرة الاراضي والمساحة كما يجوز له ان يعهد للدائرة المذكورة بالقيام بذلك بواسطة اجهزتها او بطريق التمهيد وفي جميع الحالات تستوفى نفقة العمليات المذكورة من حساب منطقة التقسيم .

المادة ٧ - تقدير قيمة العقارات بواسطة لجنة وتشكيلها

أ - يجري تقدير قيمة العقارات وكافة الحقوق الاخرى في المنطقة من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض لا تقل درجته عن الثانية يختاره وزير العدلية رئيساً للجنة البدائية واربعة اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم احدهما مهندس معماري او مدني مسجل في نقابة المهندسين واخر من ذوي الخبرة في اثمان العقارات ويؤدي اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة لانتخاب العضوين الاخرين ، ويبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة باعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز في المنطقة بالاضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تبليغاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .

ب - يشترط ان لا يكون لرئيس اللجنة البدائية او احداً اعضاءها ذا علاقة في المنطقة وتطبق على اعضاء اللجنة الاصول المتبعة في رد القضاء امام المحاكم .

ج - يجري الاقتراع سرياً لانتخاب العضوين المشار اليهما بالفقرة (أ) من هذه المادة باشراف رئيس المجلس او من ينوب عنه ، وعليه ان يوضح للمقرعين احكام هذه المادة وان يطلعهم على جدول التسجيل الخاص بذوي الحقوق في منطقة التقسيم ويعتبر المرشحان اللذان يحصلان على الاكثريّة المطلقة من اصوات المقرعين فائزين بالعضوية وفي حالة تعادل الاصوات بين مرشحين تجري القرعة بينهما لتعيين الفائز منهما .

د - عند تخلف اكثريّة اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة عن تلبية دعوة الرئيس لانتخاب العضوين المشار اليهما يقرر وزير العدلية بتعيين العضوين المذكورين نيابة عنهم

هـ - تتخذ اللجنة قراراتها بالاكثريّة ، ولا يجوز لاي عضو مباشرة عمله قبل ان يحلف اليمين امام رئيسها للقيام بمهمته بأمانة واخلاص .

المادة ٨ - طريقة التقدير

أ - تباشر اللجنة البدائية عملية التقدير على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم وقيود دائرة تسجيل الاراضي وذلك لدى استلامها كتاباً من الرئيس يحدد فيه اسم الموظف الذي سوف يزودها بالبيانات والمعلومات الضرورية لاعمالها .

هكذا من الأشغال

ب - تقار اللجنة البدائية القيمة الاصلية للمنطقة بالثمن الذي تستحقه المنطقة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - يجب على اللجنة البدائية عند قيامها بعملية التقدير ان تأخذ بعين الاعتبار ثمن انتفاض العقارات المبينة الواجب هدمها تنفيذاً لمخطط التقسيم وتكاليف هدمها ونقلها .

د - تكون الاشجار وانتفاض البناء لالكها اذا رغب في اخذها وعليه ان يزايها خلال المدة التي يحددها له المجلس واذا تخلف عن القيام بذلك فيجوز للمجلس ازالتها على حساب المتخلف .

هـ - على اللجنة البدائية ان تجري الكشف على العقارات والحقوق في المنطقة لتقدير قيمتها ولها ان تستأنس برأى من تشاء وان تصدر بعد ذلك قرار التقدير ويلبغ هذا القرار للرئيس خطياً .

المادة ٩ - اعلان انتهاء عمل لجنة التقدير :-

يبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة باعلان يملق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز للمنطقة بالاضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تليفاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .

المادة ١٠ - الطعن في قرار التقدير :-

أ - الرئيس ولذوى الحقوق حق الطعن بقرار التقدير لدى لجنة التوزيع النهائي الواردة في المادة (١١) من هذا القانون بوصفها لجنة استئنافية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ المنصوص عليه بالمادة السابقة بلائحة تتضمن اسباب الطعن وتقدم الى لجنة التوزيع النهائي بواسطة رئيسها .

ب - ان تقديم اي طعن على قرار التقدير يوقف تنفيذه لحين الفصل فيه من قبل لجنة التوزيع النهائي .

ج - اذا لم يتقدم اي من اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة بطعن في قرار التقدير الصادر عن اللجنة البدائية خلال المدة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١١) ، يصبح القرار المذكور نهائياً وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن .

المادة ١٠ - لجنة التوزيع النهائي :-

أ - تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة الواردة بالمادة الثامنة وتخضع لاحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استئنافية وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحديد استحقاق ذوى الحقوق في منطقة التقسيم وتقدير وتوزيع قسائمها على ذوى الحقوق وتصفية كافة الحقوق فيها .

ب - يضع الرئيس موظفاً او اكثر تحت تصرف لجنة التوزيع النهائي بناء على طلبها وذلك لمساعدتها في عملها .

ج - تفصل لجنة التوزيع النهائي في الطعون الواردة على قرار التقدير ولها ان تزيد او تنقص التقدير الابتدائي للعقارات والحقوق وتستأرك كافة الاخطاء والنواقص والسهو الحاصل من قبل اللجنة البدائية ويعتبر قرارها قطعياً وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن .

د - تنظم لجنة التوزيع النهائي جدولاً باستحقاق كل صاحب حق في المنطقة على ضوء قرار تقدير اللجنة البدائية النهائي او على ضوء قرار التقدير الاستئنائي المعطى من قبلها .

هـ - يعتبر مجموع القيم القطعية للعقارات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في منطقة التقسيم (استحقاقه الاصيلي) فيها .

و - ان مجموع قيم الاملاك العامة التي يقضي مخطط التقسيم بالغائها تؤلف مع غيرها من املاك المجلس الخاصة - في حال وجودها - الاستحقاق الاصيلي للمجلس في المنطقة .

المادة ١٢ - فتح حساب للمنطقة :-

أ - يفتح المجلس لكل منطقة سجلاً مالياً مستقلاً ويدهه بالسلف اللازمة وتسجل فيه جميع النفقات التي تصرف لمفظة المنطقة والاموال المستوفاة لحسابها .

ب - تعتبر المبالغ التي ينفقها المجلس لمفظة المنطقة ديناً عليها ويسدد من قبل ذوى الحقوق بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم اما المبالغ التي يستوفيه المجلس ايراداً لحساب المنطقة بمجموعها فتوزع على ذوى الحقوق بعد حسم نفقات التقسيم كل بنسبة استحقاقه الجديد .

المادة ١٣ - القيمة الاصلية والمستجدة لمنطقة التقسيم الخ . .

القيمة المستجدة :-

أ - تقوم لجنة التوزيع النهائي فور انتهائها من الاعمال المبينة في المادة (١١) اعلاه بتقدير قيمة كل قسيمة حسب التقسيم الجديد ، وذلك على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم والاحكام التنظيمية ويستثنى من ذلك التسائم التي يقضي المخطط المذكور باقطاعها بدون مقابل .

ب - تتكون القيمة المستجدة لمجمل منطقة التقسيم من مجموع قيم القسائم المقدرة وفقاً للفترة السابقة .

ج - يتكون ربح المنطقة من الفرق بين القيمة الاصلية لمجملها وقيمتها المستجدة .

د - على دائرة تسجيل الاراضي بناء على طلب الرئيس ان تمتنع عن اجراء اية معاملة عقارية على عقارات منطقة التقسيم فور مباشرة لجنة التوزيع النهائي اعدادها معاً اكل تشويش يحصل في تنظيم جداول استحقاقات ذوى الحقوق وتعيين المستحقين .

المادة ١٤ - العقارات والاملاك العامة الملغاة تشكل ملكاً شائعاً لذوى الحقوق :-

تعتبر لجنة التوزيع النهائي العقارات المقرر الغاؤها في منطقة التقسيم ملكاً شائعاً بين ذوى الحقوق ويوزع الغنم منها والغرم فيها بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم .

هكذا من الأشهر

المادة ١٥ - توزيع القسائم وتسوية حصص المستحقين :-

أ - تقوم لجنة التوزيع النهائي بتعيين قسائم ذوى الحقوق، وذلك استناداً الى استحقاقهم الجديد اخذة بعين الاعتبار اعطاءهم القسائم الواقعة في عقاراتهم الاصلية او القرية منها عندما يكون ذلك ممكناً .

ب - يبنى عند التوزيع تجنب الشيوخ في القسائم ولما ان تسدد نقداً كامل استحقاق اي مستحق كلياً او جزئياً حسب مقتضيات التوزيع وذلك من حساب منطقة التقسيم .

ج - اذا اقتضى التوزيع اعطاء ذوى الحق حصة تزيد عن استحقاقه الجديد فتستوفى الزيادة منه وتدفع في حساب المنطقة ويدفع من هذا الحساب التعويض الذي يستحقه كل واحد من ذوى الحقوق عما لحقه من نقص في حصته نتيجة للتوزيع .

د - اذا تخلف اصحاب الاستحقاق عن دفع المبالغ المستحقة عليهم لقاء الزيادة في حصصهم خلال المدة التي يعينها رئيس لجنة التوزيع النهائي فيجوز لما تحوّل الزيادة المذكورة لاي واحد من ذوى الحقوق يظهر استعداده لدفع المبلغ .

هـ - تخصص القسائم التي هي بمثابة فضلات غير قابلة للبناء حسب الاحكام التنظيمية اولاى سبب اخر . للمجلس ليعمل فيما بعد على دمجها دمجاً اجبارياً بالعقارات المجاورة لها مقابل تمويض يستوفى من اصحاب تلك العقارات او التصرف بها بالصورة التي يراها مناسبة .

و - تخصص للمجلس القسائم التي يقضى مخطط التقسيم بانتطاعها بدون مقابل تمهيداً لتنفيذ الاغراض التي خصصت من اجلها .

المادة ١٦ - جدول التوزيع النهائي ونقل الحقوق اليها واعلانها :-

أ - تثبت خلاصة اعداد التوزيع النهائي في جداول تتضمن بصورة خاصة بياناً بالاستحقاق الجديد لكل مالك في المنطقة والحصة المخصصة له من قسيمة او قسائم المنطقة مقابل ذلك الاستحقاق .

ب - تنتقل جميع الحقوق العينية والارثاقية واشارات الحجز والرهن وسواها الواردة في سجل دائرة تسجيل الاراضي الى ما يقابلها من حصص في الجداول المنظمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تعلق الجداول المذكورة في دار المجلس بقرار من لجنة التوزيع النهائي يسطر في ذيل الجدول .

د - يرفق مخطط التقسيم بجدول التوزيع النهائي لايضاح محتوياتها .

المادة ١٧ - الاعتراض على جدول التوزيع :-

أ - يدعو رئيس لجنة التوزيع النهائي بطريقة الاعلان المبينة في المادة التاسعة ذوى الحقوق للاطلاع على جداول التوزيع وتقديم طعونهم خطياً ان وجدت لرئيس لجنة التوزيع مباشرة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان بالصحف .

ب - بعد انقضاء مدة الطعن تقوم لجنة التوزيع النهائي بدراسة الاعتراضات الواردة اليها وتنظيم جدولاً نهائياً بالتوزيع وذلك بعد الفصل بجميع الطعون وتبلغه الى الرئيس .

ج - قرارات لجنة التوزيع النهائي قطعية وغير خاضعة لاي طريق من طرق الطعن

المادة ١٨ - فتح سجلات جديدة في دائرة تسجيل الاراضي للقسائم :-

أ - يبلغ الرئيس مأمور تسجيل الاراضي المختص بقرار لجنة التوزيع النهائي وعدداً كافياً من جداول التوزيع النهائي ومخطط التقسيم .

ب - يبادر مأمور التسجيل حال استلامه الجداول المذكورة الى تسجيل محتوياتها في سجلات جديدة لكل قسيمة على افراد وعليه ان يلغى التسجيلات القديمة المتعلقة بالعقارات التي شملها التوزيع وذلك بأقصى سرعة ممكنة .

ج - يصدر مأمور التسجيل سندات تسجيل جديدة للأشخاص الذين خصوا بقسيمة او حصه منها في المنطقة وذلك بعد استرداده السندات القديمة المتعلقة بالعقارات الاصلية .

د - لا يجوز اجراء اية معاملة على القسائم كما هو مبين في المواد السابقة الا بعد التأكد من براءة ذمة مالكيها من نفقات التقسيم .

المادة ١٩ - تسليم القسائم لاصحابها :-

بعد تسجيل محتويات جدول التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضي يقوم المجلس بتنفيذ مخطط التقسيم وعليه ان يتخذ التدابير اللازمة لتمكين ذوى الحقوق من استلام قسائمهم خالية من الشواغل .

المادة ٢٠ - بدل اشغال الابنية قبل هدمها :-

أ - يحدد المجلس بدل اشغال الابنية التي يقضى مخطط التقسيم بهدمها والتي تبقى قائمة بعد تسجيل جداول - التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضي ويستوفى ايرادا لحساب المنطقة من المشغلين المالكين أو المستأجرين وذلك الى ان يتم هدمها .

ب - يكون بدل الاشغال مساوياً لبدل الايجار القائم لغايات ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات

هكذا من المأهول

المادة ٢١ - تنظية نفقات المنطقة الخ . . .

تعطى جميع النفقات والتكاليف والاجور التي تتطلبها اعمـال التقدير والتوزيع بما في ذلك تعويضات لجنة التقدير البدائية ولجنة التوزيع النهائي والخبراء والموظفين العاملين معها واجور الاعلانات من حساب المنطقة وتحدد هذه النفقات بموجب نظام يضعه مجلس الوزراء لهذا الغرض

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس المبالغ المستحقة له من ذوى العلاقة في المنطقة بالطريقة التي يحصل بها الضرائب والاموال البلدية .

المادة ٢٣ - منع البناء بعد تشكيل لجنة التوزيع :-

لا يرخص باقامة اى بناء ضمن المنطقة بعد قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون

المادة ٢٤ - الاعفاء من الرسوم :-

تعفى المنطقة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ او اى تعديل لاحق وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلتصق على هذه المعاملة .

المادة ٢٥ - اذا ارتفعت قيمة العقارات المجاورة للمنطقة بسبب تطبيق احكام هذا القانون فيلزم اصحابها بدفع الشرفية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من قانون الاستملاك او اى نص اخر يقوم مقامها .

المادة ٢٦ - الانظمة :-

لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ٢٧ - الغاء :-

لا يعمل بأية احكام وردت في اى تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/١/١١

استيرين طلال

وزير الاشغال العمامة	وزير المالية	وزير رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشاره غصيب	هاشم الجيوسي	احمد طوقان	بهيح التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الانشاء والتعمير	وزير المواصلات	وزير المواصلات	وزير المواصلات
	عاكف الفايز	عاكف الفايز	عاكف الفايز
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل	وزير الداخلية	وزير الصحة
صالح بوقان	امين يونس الحسيني	حسن الكايد	صبحي امين عمرو
وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الريحة والتعليم	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والاعلام
عبد المنعم الرفاعي	محمد اديب العامري	حاتم الزعي	صلاح ابو زيد
وزير الدفاع	وزير الزراعة	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الشؤون الدينية
حابس المجالي	سامي ايوب	احمد فوزي	عبد الحميد السامح

هكذا من الأشهل

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

○○○○

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٦ (قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٣١) الصادر بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٦ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكبه المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٣٧) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

هكذا من المأهول

نعمه السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨

قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٨) . ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

١ - تعني لفظة (المملكة) المملكة الأردنية الهاشمية .

٢ - تعني لفظة (الحكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

٣ - تعني عبارة (المصادر الطبيعية) جميع مصادر الثروات الطبيعية غير الحية الفلزية منها وغير الفلزية التي توجد على سطح الارض أو في باطنها أو في المياه الاقليمية أو في البحار الداخلية أو في الأنهر وكذلك كافة مصادر المياه السطحية والجوفية بما فيها الأنهر والجداول والسوديان والبحيرات والخزانات والبرك والينابيع ومياه المطر والبخار الطبيعي وكذلك كافة المعادن وخاماتها والاحجار الكريمة وما في حكمها وكذلك التربة والمواد الحجرية ومشتقاتها المستعملة في اعمال البناء والرصف بما فيها الحجارة المستعملة لاغراض الزخرفة .

٤ - تعني لفظة (السلطة) سلطة المصادر الطبيعية المؤسسة بموجب هذا القانون .

٥ - تعني عبارة (المجلس أو مجلس الادارة) مجلس ادارة سلطة المصادر الطبيعية .

٦ - تعني عبارة (نائب الرئيس) نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية المعين بمقتضى أحكام هذا القانون .

٧ - تعني لفظة (شخص) أي فرد أردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للاهلية القانونية وكذلك أي عمل تجاري أو شركة أو جمعية أو نقابة أو مؤسسة أو قرية أو بلدية أو مصلحة حكومية أو أية هيئة لها صفة قانونية .

٨ - تعني عبارة (الحوض المائي) القطاع الجغرافي في المملكة الذي يغذي النهر أو الرافد والمياه الجوفية والذي يحدد كذلك بمقتضى أحكام هذا القانون .

٩ - تعني عبارة (المنطقة المائية) المنطقة التي تحدد كذلك داخل حدود حوض مائي بمقتضى أحكام هذا القانون .

١٠ - تعني عبارة (القوة الكهربائية) جميع القوى التي يمكن أن تستنيط من المياه وتستعمل في تحريك الآلات وتوليد الكهرباء وغير ذلك من أعمال التحريك .

١١ - تعني لفظة (التلوث) تغيير خواص المياه الطبيعية أو الكيماوية أو الاحيائية الى درجة تحد أو قد تحد من صلاحيتها للاستعمال .

١٢ - تعني لفظة (ري) استعمال الماء في الاراضي من اجل غايات زراعية .

١٣ - تعني عبارة (منطقة ري) أي منطقة تعلن عنها السلطة بأنها منطقة ري وتوفر فيها كميات من المياه يمكن الاستفادة منها اقتصادياً .

١٤ - تعني عبارة (منطقة المشروع) منطقة مشروع قناة النور الشرقية المبينة على الخارطة رقم ل م ١/١٨ المربوطة نسخة أصلية عنها بهذا القانون والتي تعتبر جزءاً منه واية منطقة أخرى يقرر مجلس الوزراء من أن آخر بتنصيب من السلطة أنها داخلية ضمنها وتكون مشروعاً قائماً بذاته .

١٥ - تعني عبارة (مشروع الري) أي قناة أو سد أو خندق أو مجرى ماء جار أو مجفف أو ضفة أو جسر أو عبارة أو بناء لتنظيم الماء أو تحويله أو بئر أو واسطة لاستخراج المياه أو رفعها أو دفعها أو عمل فرعي من أي نوع مستعمل للحصول على الماء ورفعها ونقله واستعماله من أجل غايات الري .

١٦ - تعني عبارة (جدول توزيع المياه) السجل الذي يعين فيه مقدار حصص المياه المخصصة لقطع الأراضي المذكورة فيه .

١٧ - تعني عبارة (تصنيف الأراضي) فيما يختص بمنطقة مشروع قناة النور الشرقية التصنيف الرسمي الموصوف في المجلد الثالث من التقرير العام لمشروع اليرموك ووداي الأردن لسنة ١٩٥٥ ، أو أي تصنيف لاحق تقره السلطة للأراضي المشمولة بالتصنيف المشار اليه أعلاه أو للأراضي التي تغيرت معالمها بعد ذلك التصنيف نتيجة لأعمال التخطيط الفنية التي قامت بها السلطة أو لأية عوامل أخرى أما فيما يتعلق بمشاريع الري الأخرى خارج منطقة قناة النور الشرقية فهو التصنيف الذي تقره السلطة أو التعديلات التي تجريها عليه .

١٨ - تعني عبارة (الوحدة أو الوحدة الزراعية) قطعة أرض تروى من مياه منطقة المشروع أو غيره عينت حدودها أو تعين السلطة حدودها كوحدة واحدة .

١٩ - تعني لفظة (العائلة) أو (العائلة الزراعية) كافة أفراد العائلة الذين يعالون مجتمعين تحت إدارة فرد وإجد سواء أكانوا من أصوله أم فروعه وزوجته وزوجات فروعه وخلفهم وأقربائه وأي شخص آخر يكون الفرد مسؤولاً شرعاً عن إدارة شؤونهم وأهاليه .

هكذا من الأصول

٢٠ - تعني لفظة (المستأجر) السلطة في منطقة المشروع أو غيرها وكذلك المزارع المستأجر الذي توافق السلطة على أن يستأجر من آخرين وحدة زراعية واحدة بموجب أحكام هذا القانون .

٢١ - تعني لفظة (المؤجر) الشخص أو الأشخاص المسجلة باسمهم أو بأسمائهم بموجب أحكام هذا القانون قطعة أرض أو قطع أراض أو حصص منها تقع ضمن منطقة المشروع أو أية منطقة غيرها واجرت بموجب أحكام هذا القانون .

٢٢ - تعني عبارة (المستأجر الفرعي) الشخص أو الأشخاص الذين يستأجرون من المستأجر وحدة زراعية بموجب أحكام هذا القانون .

٢٣ - تعني لفظة (التحري) أي بحث أو مسح جوي أو أرضي في أية منطقة يصادفها بموافقة نائب الرئيس بقصد التأكد من وجود المعادن أو المواد الحجرية فيها ، ويشمل التحري كذلك الاستطلاع وكل ما يتعلق به من دراسات اقتصادية وفنية وجيولوجية .

٢٤ - تعني لفظة (التنقيب) أي عمل يتعلق بالبحث والتحري والتنقيب عن المعادن والمواد الحجرية بقصد التثبت من وجودها ومعرفة كمياتها ونوعيتها بما في ذلك الحفر والتحليل والدراسات التفصيلية اللازمة .

٢٥ - تعني لفظة (الاكتشاف) الاعلان عن وجود معدن أو معادن بكميات قابلة للاستغلال يقدم لنائب الرئيس من قبل المكتشف في موقع يعين على الخرائط الفنية المقررة ، بعد الحصول على تصاريح بالتحري أو التنقيب عن المعادن من السلطة المختصة .

٢٦ - تعني لفظة (منجم) أي مكان تجري فيه أية عملية تعدين بقصد استخراج المواد الطبيعية الخام .

٢٧ - تعني لفظة (منقلع) أي مكان يجري فيه العمل بقصد قلع الحجارة أو مشتقاتها .

٢٨ - تعني لفظة (معادن) جميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء النفط والغاز الطبيعي والمواد الحجرية أو مشتقاتها المتعلقة في البناء أو رصف الطرق ومواد الزخرفة كالبجرات والرخام .

٢٩ - تعني عبارة (عمليات التعدين أو مرافق التعدين) أي عمل ضروري لاستخراج واستخلاص المعادن الحجرية أو مشتقاتها أو أي أجزاء تتعلق بذلك وتشمل حفر وبناء الاتفاق واقنية المياه والخزانات والسدود والمصارف والصهاريج وكذلك إنشاء الخطوط الحديدية ومد الانابيب وتركيب الآلات وتشيد المباني سواء أكانت لعمليات استخراج أو لسكن المستخدمين وكذلك استئجار المعادن وتجهيزها واعدادها لتسويق .

٣٠ - تعني لفظة « الأراضي » جميع أنواع الأراضي المبينة في قوانين وأنظمة الأراضي المرعية الاجراء وجميع المياه الاقليمية والينابيع والأنهر والبحار الداخلية .

٣١ - تعني عبارة « حامل تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حق التعدين » الشخص الذي منح له ذلك التصريح أو الرخصة أو الشهادة أو الحق ، وتشمل هذه العبارة ايضاً كل من منح تصريحاً أو رخصة أو شهادة أو حقاً ، اما بكامله او قسمياً منه بطريق الارث والتحويل او التنازل او بآية طريقة أخرى .

٣٢- تعني لفظة « التصرف » التصرف بالأرض أو بالماء أو بكليهما بموجب سند تسجيل وتعني لفظة « المتصرف » ما يلي :-

أ - الشخص أو الأشخاص المسجلة باسمه أو باسمائهم الأرض أو الماء أو كلاهما بموجب سند تسجيل على أنه يحق للسلطة في حالة وجود أكثر من شخص يحملون بالاشتراك سند تسجيل أن تعتبرهم جميعاً أو اياً منهم كما لو كانوا متصرفاً واحداً بالنسبة لغايات التخصيص .

ب - مستأجر أو مستأجرى اراضي للدولة بموجب عقد قانوني مدته لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة اذا اقتنعت السلطة بأنه قام بأعمال انشائية نتج عنها زيادة ملحوظة في الانتاج السنوي للأرض المؤجرة .

ج - المزارع أو المزارعين الذين قاموا بغرس الأشجار في اراضي الشخص أو الأشخاص المسجلة باسمه أو باسمائهم تلك الأرض بموجب سند تسجيل اذا اقتنعت السلطة بأن الغرس قد تم بموافقة صاحب الأرض الخطية أو العرفية وفي هذه الحالة يحق للسلطة توكيلاً لمصلحة الانتاج أن تعتبر بأن المزارع قد حل محل صاحب الأرض في الحصة التي خصصت بموجب الاتفاق للمزارع وفي حالة كون الغراس مملوكة بالاشتراك بين صاحب الأرض والمزارع فيعتبر الطرفان كما لو كانا متصرفاً واحداً

د - المستأجر أو المستأجرين بموجب عقد قانوني تزيد مدته على خمس عشرة سنة متواصلة وفي هذه الحالة يحل المستأجر محل صاحب الأرض المتأجرة بالنسبة للتخصيص .

هـ - في جميع حالات التصرف الواردة اعلاه تجري تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي يقررها مجلس السلطة ويكون قراره قطعياً وغير خاضع لاية طريقة من طرق الطعن .

٣٣- تعني لفظة « مزارع » الشخص الذي يمتنع الزراعة لتأمين معيشته ويستغل اراضي الغير بنفسه ضمن منطقة المشروع أو غيرها عن طريق الإيجار أو الزراعة أو يعمل نظر اجر.

٣٤- تعني عبارة « المواقع الأثرية » أي موقع تاريخي يعلن عنه بأنه كذلك حسب قانون الآثار القديمة المرعي لأجراء من وقت إلى آخر .

٣٥- تعني عبارة « الأماكن المقدسة » أي مكان مقدس أو بناء ديني أو موقع تشرف عليه اية هيئة دينية وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية .

٣٦- تعني عبارة « السياسة المائية » السياسة التي يقرها مجلس الوزراء للمحافظة على الحقوق الطبيعية والسياسية من مصادر المياه واستعمالها ومشاريعها في المملكة .

المادة ٣ - أ - تؤسس بموجب هذا القانون سلطة تدعى « سلطة المصادر الطبيعية » يعهد إليها بمسؤولية تخطيط وتصميم وإنشاء وإدارة وصيانة مشاريع مياه الشرب ومشاريع الري وتطويرها واستغلالها والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بها وكذلك تسوية الخلافات التي تنشأ من جراء استعمال مصادر المياه في مناطق مشاريع الري الموكولة اليها وكذلك مسح وتصنيف التربة

واستصلاح الاراضي الى الحد الذي تراه مناسباً وتقسيم هذه الاراضي الى وحدات زراعية ضمن مناطق مشاريع الري الموكولة اليها وكذلك تطوير الزراعة وتحديد النمط الزراعي وتطبيق سياسة الحكومة المائية في مناطق مشاريع الري بما فيها منطقة المشروع الواقعة تحت ادارة السلطة أو تطويرها حسب اوضاع هذه المناطق من حيث التربة والمناخ وغير ذلك من الاعتبارات الفنية .

ويعهد الى السلطة بمسؤولية اجراء التحريات والدراسات الجيولوجية الاقتصادية اللازمة لثروات المعدنية والاشراف الفني على طرق تعدينها واستغلالها بموجب احكام هذا القانون .

ب - يستثنى من احكام الفقرة (أ) اعلاه الاعمال العائدة للمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده بموجب احكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ في حوض الاردن

ج - تحل السلطة ادارياً ومالياً وفنياً وتشريعياً محل سلطة قناة الغور الشرقية وسلطة المياه المركزية ودائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين والسلطة ان تحتفظ بمن يلزمها من موظفي ومستخدمي السلطات والدوائر المذكورة بقرار من مجلس السلطة مع المحافظة على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والأنظمة التي كانت تطبق عليهم في هذه السلطات والدوائر وكذلك حقوق من تستغني السلطة عن خدماتهم في التعويض عليهم أو في اية حقوق اخرى لهم .

د - تحول الى السلطة جميع موجودات سلطة قناة الغور الشرقية وسلطة المياه المركزية ودائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين .

المادة ٤ - تتمتع السلطة بشخصية اعتبارية مستقلة لها ان تستأجر وان تشتري وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تبرم العقود وتقيم الدعاوي القضائية وترفعها باسمها ولها ان تنيب عنها الاجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غرض آخر احد موظفي النيابات العامة أو ان تعين وكلاء خاصاً لها من جهاز السلطة أو من خارجها .

المادة ٥ - ترتبط السلطة برئيس الوزراء ويكون رئيس الوزراء رئيساً لها .

المادة ٦ - يحق للسلطة باعتبارها هيئة حكومية مستقلة مشكلة للعمل باسم والنيابة عن الحكومة الاردنية وبموجب هذا القانون ان تستفيد من جميع الهبات والإيرادات والقروض والاعتمادات وإيسة وسائل مالية اخرى محلية تتيسر لاعمالها ومشاريعها ولها ان تستدين عن طريق الرهن أو بيع السندات المالية أو اية وسائل قد تتيسر لها من الإيرادات المتوقعة لاي من مشاريعها :

المادة ٧ - يحق للسلطة ان تدير وان تصون كافة لوازمها ومعداتها وسياراتها في مشاغل اصلاح خاصة بها وان تستفيد من خدمات المؤسسات الأهلية والحكومية .

المادة ٨ - يعين نائب لرئيس السلطة براتب ومرتبة وزير وقرار من مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك ويكون مسؤولاً عن تخطيط تنفيذ سياسة السلطة العامة وإدارة كافة شؤونها وتكون له الصلاحيات الممنوحة للوزير في وزارته ويحق لنائب الرئيس ان يفوض المدير العام أو الى أي موظف أو مستخدم في السلطة أي من صلاحياته حسب مقتضيات العمل .

هكذا من الله جل

المادة ٩ - يؤلف مجلس إدارة السلطة من رئيس الوزراء رئيساً وعضوية :-

- ١ - نائب رئيس السلطة .
- ٢ - مدير مؤسسة الاقراض الزراعي
- ٣ - وكيل وزارة الاقتصاد
- ٤ - وكيل وزارة الزراعة
- ٥ - وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
- ٦ - مدير الاراضي والمساحة
- ٧ - ممثل يتدبه مجلس الاعمار

المادة ١٠ - أ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية من رئيس السلطة او نائبه او بناء على طلب خطي يقدمه اربعة اعضاء في المجلس الى الرئيس يوضحون فيه الاسباب الموجبه لعقد الاجتماع ب - يتوفر النصاب القانوني للجلسات بحضور خمسة اعضاء على الاقل وتتخذ القرارات بأكثرية لا تقل عن خمسة اعضاء من الحاضرين

ج - يجتمع المجلس برئاسة الرئيس وفي حالة غيابه يرأسها نائب الرئيس وفي حالة غيابها يختار المجلس رئيساً مؤقتاً للجلسة .

د - للمجلس ان يستدعي خبراء او مستشارين او موظفين او مراقبين للاستئناس بآرائهم لحضور اجتماعاته اذا رأى مناسباً دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ١١ - أ - يتقاضى كل عضو من اعضاء المجلس مكافأة قدرها خمسة دنانير عن كل جلسة يحضرها ويوقع على قراراتها على ان لا يتجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ مائتي دينار في السنة الواحدة

ب - لا يحق لاي عضو من اعضاء المجلس او اي موظف من موظفي السلطة ان يجني ربحاً من اي مشروع من مشاريع السلطة او من اي مشروع او مصدر ذي علاقة بها ، وان يغدل في تلك المشاريع او يستفيد منها بأي وجه آخر باستثناء ما يتقاضاه من رواتب او مكافآت ضمن الحدود المخصوص عنها صراحة في هذا القانون او في اية انظمة صادرة بمقتضاه .

المادة ١٢ - أ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الادارة مديراً عاماً للسلطة على ان يكون مهندساً متخرجاً من احدى الكليات الهندسية المعترف بها وان تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التي يرى مجلس الوزراء ضرورة توفرها فيه كما يعين مجلس الوزراء راتب وشروط استخدام المدير العام بتنسيب من مجلس الادارة .

ب - يمارس المدير العام الصلاحيات التي يخولها اليه نائب رئيس السلطة في تنظيم السلطة وإدارة اعمالها وتظيم مكاتبها واجهزتها ومع عدم الاخلال بذلك له ان يمارس الصلاحيات ويقوم بالواجبات التالية :

١ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للسلطة لتقديمها الى المجلس قبل ابتداء السنة المالية باربعة اشهر على الاقل وعلى المدير العام ان يضمن المشروع المبالغ التي سترصدها الحكومة للسلطة والمبالغ المتوقعة من موارد اخرى كالمكسبات والقروض الوطنية والاجنبية .

٢ - تنفيذ قرارات المجلس

٣ - تنسيق العمل في جميع مشاريع السلطة وتامين النشاط والتعاون والانجاء بين جميع دوائر واقسام ووحدات السلطة .

٤ - حفظ السجلات اللازمة لبيان اعمال وموجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات السلطة واعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها للمجلس .

٥ - اعداد التقارير التي يتوجب على مجلس الادارة ان يقدمها الى مجلس الوزراء بمقتضى هذا القانون .

٦ - ادارة شؤون موظفي ومستشاري وعمال السلطة .

٧ - وضع مشاريع بالانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ورفعها للمجلس .

المادة ١٣ - يعين المجلس بتنسيب من نائب الرئيس مساعدين للمدير العام ومديري دوائر ورؤساء اقسام السلطة على ان يكون مديرو الدوائر الفنية منهم من ذوي الاختصاص ويفضل ان يكونوا قد مارسوا اعمال تخصصهم وتحملوا مسؤولياتها ، ويحدد المجلس راتب وشروط استخدام كل منهم ويمارس مديرو الدوائر ورؤساء الاقسام الصلاحيات ويقومون بالواجبات التي يعينها لهم نائب الرئيس .

المادة ١٤ - تكون السلطة مسؤولة عن :-

أ - وضع سياسة مائية للمملكة ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها على ان يكون هدف هذه السياسة في الدرجة الاولى المحافظة على حقوق الملكية الطبيعية والسياسية في مصادر المياه المياه وتنميتها والمحافظة عليها وصيانتها في سبيل الاستفادة منها لمختلف الاغراض وذلك كله من اجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي في المملكة .

ب - وضع سياسة لتطوير واستغلال الثروات المعدنية والحجرية في المملكة بالتعاون مع الجهات المعنية ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

ج - استصلاح الاراضي ضمن مناطق مشاريع الري وريها وتقسيمها الى وحدات زراعية حسب طبيعة المنطقة الطبوغرافية والمناخية ونوعية التربة والتعاون مع وزارة الزراعة في تحديد النمط الزراعي في كل منطقة وتطوير الزراعة فيها .

د - تعاون السلطة مع وزارة الصحة في جميع الامور المشتركة ذات العلاقة بالابحاث الاولى والدراسات التمهيدية ذات العلاقة بالنواحي الصحية المتعلقة بالتخطيطات المفصلة بمشاريع الاسكان والري وزراعة النباتات التي تتطلب ترخيصاً من وزارة الصحة وغير ذلك .

هكذا من المأهول

هـ - تنظيم وتوجيه انشاء الابار الارتوازية الخاصة والعامة والتنقيب عن مصادر المياه الجوفية عن طريق تسجيل جميع اصحاب الحفارات والجماعات التي تتولى حفر الابار ووسائل الحفر والحصول على معلومات تتعلق بسجلات الحفر والمعلومات الاخرى المتعلقة بتركيب الطبقات الارضية التي تتجسس فيها المياه ، ولايسمح لاي شخص ان يقوم بعملية الحفر اذ لم يكن مسجلاً لدى السلطة .

و - على السلطة مساعدة القرى والبلديات وتقديم الخدمات اليها ضمن امكانياتها لتأمين سكانها باحتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية وكما ان يتخلص من المياه الملوثة ومياه الفيضانات والفضلات والاستفادة منها على افضل وجه ممكن على ان تشمل هذه الخدمات وضع انصاف الموصفات لشبكات المياه والمجاري والاشراف على تنفيذها وتقديم الارشادات اللازمة لصيانتها وادارتها على افضل وجه ممكن وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقرية .

ز - تقديم الخدمات الفنية والاستشارية كلما امكن ذلك لاغراض اتعدين وتشمل هذه الخدمات التخطيط والموصفات والارشاد الفني بالنسبة لافضل المعدات والادوات ووسائل الادارة والتحويل والصيانة وغير ذلك .

ح - تحفيز تقارير دقيقة بشأن مشاريع المياه والمعادن المقرر تنفيذها ووضع خطة لتنفيذها وبيان تكاليفها وسائر الامور المتعلقة بها .

ط - اتخاذ التدابير لانشاء وتنفيذ مشاريع المياه والمعادن التي تم ادراج مخصصات لها في ميزانية السلطة او التي توفر له الامكانيات المالية على وجه ترضى به السلطة .

ي - اية صلاحيات او مسؤوليات اخرى يعهد اليها بها مجلس الوزراء .

المادة ١٥ - يكون للسلطة ملاكها الخاص من الموظفين وتسمى على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي طرأت وتطراً عليه كما وتطبق عليهم احكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يحل محله ، اما الموظفون غير المصنفين والمستخدمون فيكون للسلطة نظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون يقرر كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتعيينهم وجميع الامور الادارية المتعلقة بهم على ان يرعى ذلك النظام شروط الاستخدام في المؤسسات الحكومية الاخرى قدر الامكان .

المادة ١٦ - أ - للسلطة كامل الصلاحيات فيما يتعلق بتخصيص واستعمال المياه الجوفية والسطحية التي يجري تطويرها باشراف السلطة .

ب - لا يجوز تحويل المياه من حوض مائي الى خارجه .

المادة ١٧ - لا يجوز للسلطة ان تحول المياه من منطقة مائية الى اخرى داخل الحوض الا بموافقة مجلس الوزراء وبعد دراسة وتقدير مستفيضة لحاجة تلك المنطقة لمصدر المياه المقترح تغيير منطقة الاستفادة منه والفوائد التي تجنى منه .

المادة ١٨ - يجري تقسيم المملكة لاغراض هذا القانون بناء على تنسيب السلطة وموافقة مجلس الوزراء الى قطاعات جغرافية يسمي كل منها (حوض مائي) ويقسم كل حوض مائي الى اجزاء يسمي كل منها (منطقة مائية) ويعلن عنها في الجريدة الرسمية .

المادة ١٩ - للسلطة حق الاستدراك والحيازة القوية للاراضي او حصص الماء او كليهما الواقعة ضمن منطقة المشروع او اية منطقة مشروع رى اخرى اذا اقتضت الضرورة ذلك واية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او الماء اما بطريق الاستيلاء المطلق مقابل التعويض او الايجار للبناء التي تراها مناسبة ولها حق تحديدا الايجار لاية ماء او ماء اخرى قاذ تراها السلطة ضرورية وتنفيذا لما افترض يتبع الترتيب الاتي في تقادير قيم او بدلات الاراضي والمياه واعليها التي يقرر الاستيلاء عليها .

أ - يجري تقادير قيم الاراضي او حصص الماء او كليهما او اية حقوق انتفاع بهما او تقدير بدلات الايجار من قبل لجنة تدعى لجنة تقادير الاراضي قوامها قاض يتناوبه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة بداية رئيساً وعضوية اثنين آخرين من ذوي الخبرة يعينها مجلس الوزراء بتنسيب من السلطة والسلطة ان تستصدر نظاماً تنفيذاً به اللجنة او اللجان لتخمين قيم الاراضي والاشجار والمياه واية اموال منقولة او غير منقولة .

ب - على هذه اللجنة ان تجري الكشف على الاراضي او حصص الماء المستولى عليها وتقدير قيمتها . ولها ان تستأنس برأي اية هيئة او رأي اي فرد للوصول الى مقدار قيم الاراضي يقطع النظر عن اي ارتفاع في اسعار الاراضي نتج عن انشاء مشروع قناة الغور الشرقية او غيرها من مشاريع الري المنفذة او التي ستنفذ او غيرها من مشاريع اخرى لا تدخل تحت الري وان تصادر بعد ذلك قرارات التقادير بالاكثارية .

ج - على رئيس لجنة التقادير ان يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة عنها لنائب الرئيس واخرى لمختار القرية ويحق للسلطة ولكل متصرف ان يعترض على قرار اللجنة بالتقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعلان واذا انقضت تلك المدة ولم يقدم اعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعياً ونحوال الى السلطة جميع الحالات التي تؤدي الى اختلاف القيم التقديرية للاشجار والزروعات الموسمية والابنية في الفترة الواقعة بعد التقدير الاول ووقت تسليم الوحسات الى المالكين الجدد وعلى السلطة ان تشكل لجنة ولحاناً خاصة لهذه الغاية وتعتبر قرارات السلطة بصددها ملزمة لجميع المعنيين .

د - يقدم الاعتراض الى لجنة استئنافية قوامها قاض يتناوبه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة الاستئناف رئيساً واثنين آخرين يعينهما مجلس الوزراء بناء على تنسيب من السلطة .

هـ - للجنة الاستئنافية لدى النظر في اي اعتراض قدم لها اذا رأت ذلك مناسباً ان تذهب الى موقع الاراضي او حصص الماء المعترض على تقديرها وان تجري الكشف عليها ولها

هذه من المأهول

ان تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وان تدقق أية وثائق ومستندات من اجل الوصول الى القيم الحقيقية للأراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى شرط ان لا يؤخذ بعين الاعتبار اي ارتفاع في الاسعار نتج عن المشروع وان تصدر القرار اللازم ويكون قرارها قطعياً سواء صدر بالاجماع او بالأكثرية .

و - يجب على المعارض عند تقديمه استدعاء الاعتراض ان يودع لدى محاسب مالية القضاء مبلغ خمسة دنانير اردنية كإمانة عن كل قطعة معارض على تقديرها فاذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين ايراداً لحساب السلطة اما اذا ظهر انه حق في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين للمدفعه ويكون عدم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض .

ز - تعتبر القيم المقدرة للأراضي او حصص الماء او الحقوق الاخرى المستولى عليها قيماً رأسمالية ثابتة في المشروع وتسجل هذه القيم لدى السلطة في سجلات خاصة وتعتبر ملزمة لكافة الاشخاص .

ح - على مدير دائرة الأراضي والمباحة حال استلامه اشعاراً من السلطة ان يقوم باعداد خرائط كادستراتية لمنطقة المشروع ومنطقة اي مشروع ري مبنياً عليها حدود الوحدات والاقية الرئيسية وشبكات التوزيع وكافة المرافق العامة والخاصة حسبما عينتها السلطة وبالعناء كافة قيود التسجيل السابقة وان يصدر مستندات جديدة باسماء اصحاب الأراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع او غيرها من مناطق مشاريع الري معفاة من الرسوم والطرايع واصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوايع باسم السلطة لوحدة الأراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون . وتعفى السلطة من جميع رسوم معاملات تسجيل الأراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ ، او اي تعديل لاحق له وكذلك تعفى من رسوم طوايع الواردات التي تلتصق على هذه المعاملات كما وتعفى السلطة من رسوم الاعتراض او أية رسوم اخرى .

ط - للسلطة حق شراء اية ارض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة كلياً ويترتب في ذلك ان لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافاً اليها قيمة التحسينات التي احدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها له او مخصصاً منها قيمة النقص الذي طرأ على الوحدة كنتيجة لاهدال المتصرف اولاية اسباب اخرى واذا لم تشتت السلطة الوحدة الزراعية للمتصرف حق بيع وحدته الزراعية بموافقة السلطة الى اي مزارع ممن لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة ضمن احكام هذا القانون ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة لاطعن امام محكمة العدل العليا

ي - يجوز للمتصرفين المسجلة بأسمائهم وحسابات زراعية في منطقة مشروع ري بالاستناد لاحكام هذا القانون أن يؤجروا للسلطة اذا رغبت في ذلك الوحدات التي لا يرغبون في استغلالها لفترة لا تزيد عن (٣٣) سنة (قابلة للتجديد بطلب من السلطة لأية مدة او مدد اخرى تراها السلطة مناسبة) ببدل ايجار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف وعلى

المتأجر ان يتحمل أثمان المياه فاذا لم تستأجر السلطة للمتصرف بموافقة السلطة تأجير الوحدة الزراعية لأي مزارع آخر ممن لا يملكون أو يتصرفون بوحدة أو وحدات زراعية في منطقة مشروع الري ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة لاطعن ، أمام محكمة العدل العليا وكذلك للمتأجر ان يبيع الارض الموقرة للسلطة الى السلطة في أي وقت خلال مدة الايجار اذا رغبت السلطة في ذلك بشرط يتفق عليه لك - كافة الديون والضرائب والرسوم والاموال الاميرية ونفقات مشاريع الري الصغيرة للاودية الجانبية التي قامت بها الحكومة وغيرها من الدينون المستحقة على أية ارض تقع ضمن منطقة المشروع أو غيرها من مشاريع الري قبل العدل بهذا القانون أو بعده تنزل من القيمة الرأسمالية لأراضي المتصرف أو المايين وتلدغ من السلطة الى الدائن على أقساط في مدة لا تتجاوز عشر سنين بفائدة (٤٪) واذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدين بالزيادة .

المادة ٢٠ - تحدد السلطة الوحدات الزراعية في منطقة المشروع على الوجه التالي : -

أ - عند تعيين مساحة الوحدات الزراعية المروية واشكالها يجب ان يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الواحدة (٣٠) دونماً تقريباً من الصنف الاول او الثاني و (٥٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث ويكون الحد الأعلى لمساحة الوحدة (٢٠٠) دونم تحت الري ولا يجوز بأي حال من الاحوال تجزئة أية وحدة زراعية أو افرازها الى قطع متعددة تقل مساحة أي منها عن الحد الأدنى المدين في هذه الفقرة .

ب - اذا كان للمتصرف اراضي في منطقة المشروع تبلغ مساحتها ثلاثين دونماً أو أكثر فعلى السلطة ان تخصص له اراضي في منطقة المشروع بحسب النسب التالية مع اعتبار المتصرف اذا كان ذلك ممكناً أحق من غيره بالوحدة التي يقع فيها من ارضه ما لا يقل عن (٢٠٪) من مساحة الوحدة الجديدة .

عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها للمتصرف	عدد الدونمات القابلة للري والجاري التصرف بها قبل المشروع
تخصيص المساحة كاملاً .	٣٠ - ٥٠
تخصيص مساحة قدرها (٥٠) دونماً زائداً (٢٥٪) من المساحة الزائدة من (٥٠) دونماً تخصص مساحة قدرها (٦٢) دونماً زائداً (١٧٪) من المساحة الزائدة عن (١٠٠) دونم .	٥١ - ١٠٠
تخصيص مساحة قدرها (٢٠٠) دونم ويحق للسلطة بموافقة مجلس الوزراء ان لا تنقيد بأحكام هذه المادة بالنسبة للأراضي المشجرة كلياً أو جزئياً من حيث المساحات الواجب تخصيصها للمتصرف أو المتصرفين حسبما تقتضيه مصلحة المشروع تسري أحكام هذه المادة على التخصيصات التي تمت بموجب قانون سلطة قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦ اذا زادت مخصصات المتصرف الواحد عن مائتي دونم وكانت هذه الزيادة لا تتعارض مع التقسيم الفني للوحدات المخصصة	١٠٠١ فما فوق

هنا من الأشغال

ج - اذا كان المتصرف يتصرف بأقل من (٣٠) دونماً فيجوز للسلطة ان تباع او تؤجر المتصرف ارضاً اضافية بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة عن (٣٠) دونماً تقريباً اذا كانت من الصنف الاول ، والثاني وعن (٥٠) دونماً تقريباً من الصنف الثالث وذلك في حدود الامكان .

د - يجب ان لا تتجاوز مساحة الوحدة الواحدة التي تتبعها السلطة او تؤجرها للفرد او العائلة الواحدة عن .

١ - ٣٠ دونماً من اراضي الصنف الاول او الثاني .

٢ - ٥٠ دونماً تقريباً من اراضي الصنف الثالث الا بقرار من السلطة .

وفي حالة اختلاف اصناف الاراضي في وحدة يعتبر الدونم الواحد من الصنفين الاول والثاني معادلاً لدونم وسبعة اعشار الدونم من الصنف الثالث .

هـ - من اجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع تفادياً لاحداث وحدات صغيرة وغير متناسقة الشكل وفي الحالات المستعصية من الناحية الفنية يحق لنائب الرئيس بموافقة مجلس السلطة في كل حالة ان لا يتقيد بالمساحة المقررة .

و - عند وفاة المتصرف او المتأجر الفرعي تنتقل حقوقه في الوحدة الزراعية الى ورثته على ان لا تقل الوحدة الزراعية عن الحد الأدنى المنصوص عليه بموجب احكام هذا القانون .

ز - اذا لم يقدم المتصرف خلال المدة المحددة بطلب تخصيص وحدات زراعية له فيحق للسلطة عدم التقيد باحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ولها ان تتخذ ما تراه مناسباً من الاجراءات من حيث التخصيص او غيره وتعتبر القرارات التي اتخذت في جميع الحالات المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ بأنها قرارات قطعية وصحيحة .

المادة ٢١ - أ - تقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية في منطقة المشروع ومناطق مشاريع الري الأخرى حسبما يقرره مجلس الإدارة وكذلك تبيينها على الخرائط بالمقاييس الملائمة مراعية في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكات الري وشبكات التوزيع ولا يجوز تغيير حدود هذه الوحدات الا بموافقة السلطة .

ب - وتقوم السلطة بتعيين مساحات الوحدات الزراعية في مناطق مشاريع الري خارج منطقة المشروع حسبما يقرره مجلس السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٢٢ - لا يباع او يؤجر للعائلة الواحدة او الفرد الواحد أكثر من وحدة زراعية واحدة في منطقة المشروع او في أي من مناطق مشاريع الري الأخرى .

هكذا من أجل

المادة ٢٣ - لجان انتقاء المزارعين في منطقة المشروع وغيرها من مناطق مشاريع الري .

أ - على السلطة ان تعين لجنة او لجان تسمى (لجان انتقاء المزارعين تتألف كل لجنة من احد موظفي السلطة رئيساً ومن عضوين آخرين احدهما من المزارعين ممن ذوي الخبرة في منطقة مشروع الري المنوي تخصيص الوحدات فيه وتتولى هذه اللجان اختيار المزارعين للوحدات الزراعية ضمن منطقة المشروع ومناطق مشاريع الري الأخرى وتكون قراراتها بالاجماع او بالأكثرية ويحق للسلطة تعديل قرارات هذه اللجان وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من المادة (٢٠) من هذا القانون فيما يختص بمنطقة المشروع ويكون قرار السلطة هذا قطعياً كما يحق للسلطة في حالة ظهور خطأ في تخصيص الوحدات او اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك ان تعيد النظر في تخصيص و/ او ان تستبدله او تعدل فيه على ان يقترن قرار السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

ب - على لجان انتقاء المزارعين مساعدة المتصرفين في اختيار الوحدات التي يجوز للسلطة ان تخصصها لهم بموجب هذا القانون واذا لم يتم الاختيار في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المتصرف اشعاراً من السلطة باستعدادها لتخصيص الوحدات له فيجوز للجنة ان تخصص له الوحدات التي تراها ملائمة أو تمتنع عن تخصيص اراضي أو أي منها وفقاً لاحكام المادة (١٦) من هذا القانون ويكون قرار اللجنة قطعياً وملزماً لجميع المعنيين اذا اقترن بموافقة السلطة ولا يجوز للمتصرف بيع وحداته الى أي شخص آخر إلا بموافقة السلطة .

ج - اذا ثبت للسلطة ان احد المتصرفين في منطقة المشروع افرغ لاسم زوجته واولاده الذين لا تنطبق عليهم احكام الفقرة (١٢) من المادة (٢) من هذا القانون قبل مضي ستة أشهر من تاريخ ١٩٥٩/٣/١ فللسلطة ان تعتبر الزوجة والاولاد هم افراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الاراضي التي يتصرفون بها مجتمعين كأنها بتصرف كبير العائلة ويخصص لهم مجتمعين وحدة أو وحدتان بالقدر المسموح به في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم الفقرة (١٣) من المادة (٢) من هذا القانون . اذا اتصلت ارض ضمن منطقة المشروع أو ضمن أية منطقة مشروع ري أخرى الى افراد عن طريق الارث ولا ترال تصرفهم مشاعة فتقسم فيما بينهم وتطبق بعد ذلك على كل منهم احكام هذا القانون من حيث التخصيص كما لو كان كل منهم متصرفاً واحداً .

د - تحسم قيمة الوحدة أو الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف من قيمة اراضيهم الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من المادة (١٩) من هذا القانون واذا زادت قيمة الوحدة أو الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف عن قيمة اراضيهم الرأسمالية فعليه كما على كل مزارع خصصت له وحدة زراعية وليس له قيمة رأسمالية أن يدفع للسلطة المبلغ المدين به إما دفعة واحدة أو على دفعات لا تزيد على عشرين قسطاً سنوياً على ان لا يقل القسط الواحد عن خمسين ديناراً وذلك حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق تحصيل الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

هـ - على السلطة ان تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة أراضيها الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لأحكام الفقرة (ز) من هذا القانون كما ان عليها ان تدفع القيمة الرأسمالية لأراضي المتصرف ، الذي لم يخصص له وحدات زراعية إما دفعة واحدة أو على دفعات لا تزيد على عشرة أقساط سنوية حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق دفع الأقساط اعتباراً من التاريخ الذي يمينه مجلس السلطة .

و - على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الأراضي القابلة للسري ضمن منطقة المشروع أو أية منطقة مشروع ري أخرى على ان تتم الأولوية في الاختيار كالاتي -

- | | |
|-------------------|---|
| في الدرجة الاولى | الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم بالذات في منطقة المشروع . |
| في الدرجة الثانية | الى المزارعين المهتمين الذين يقيمون في منطقة المشروع . |
| في الدرجة الثالثة | الى المزارعين المهتمين من سكان القضاء . |
| في الدرجة الرابعة | الى المزارعين المهتمين من سكان الاقضية الاخرى . |
| في الدرجة الخامسة | الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التأجير أو المزارعة ضمن منطقة المشروع . |

ز - لا تطبق الفقرة (و) أعلاه على المشاريع التي يقصد منها توطين العشائر وفي مثل هذه المشاريع يتم الاختيار بموجب نظام خاص تقره السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

ح - للسلطة ان تؤجر الوحدات المسجلة باسمها أو الوحدات المستأجرة لاسمها الى المستأجرين الفرعيين لمدة لا تزيد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولها حق فسخ عقد الايجار اذا ظهر لها ان المستأجر الفرعي لم يقسم باستغلال الوحدة المؤجرة اليه على الوجه المرضي .

ط - للسلطة الحق بتعيين الحد الاعلى لكمية المياه التي تزودها للمتصرفين حسب توافرها وتبعاً للزراعات القائمة على الوحدات ومراقبة المياه وتوزيعها وتعيين ثمنها ضمن مناطق مشاريع الري وبالتوقف عن تزويد المياه لوحدات الزراعة .

ي - بالرغم مما جاء في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز تنظيم عقود ايجار الوحدات الزراعية ضمن منطقة المشروع أو غيرها من مناطق مشاريع الري أو تصديقها إلا من قبل السلطة وكل عقد ينظم خلاف ذلك يعتبر باطلاً .

المادة ٢٤ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها الى رؤساء واعضاء اللجان المنصوص عنها في هذا القانون .

المادة ٢٥ - أ - للسلطة ان تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية استرداد الوحدات الزراعية وتأجيرها وبيعها وتعيين مدة تحسين تلك الوحدات واستصلاحها واساليب صيانتها والاسباب الموجبة لالغاء عقود الايجار وكيفية منح القروض واستردادها ومواعيد دفع الاقساط الناتجة عن جميع الوحدات الزراعية وفقاً للأنظمة التي توضع لهذه الغاية .

ب - المتصرفون والمستأجرون الفرعيون يدفع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب القوانين النافذة المعمول .

المادة ٢٦ - أ - للسلطة ان تسترد جميع أو بعض النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على أي مشروع من مشاريعها من المتصرفين على أساس دونات وحداثهم الزراعية وبموجب نظام تستصدره السلطة لهذا الغرض .

ب - تقدر السلطة مقدار نفقات صيانة أي مشروع وادارته والنفقات الفنية والادارية السنوية وتسترد من المتصرفين والمستأجرين الفرعيين حسب نظام تستصدره السلطة لهذا الغرض .

ج - للسلطة ان تقوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المياه وحالة التربة في منطقة المشروع وأي منطقة مشروع ري غيرها ومساعدتهم في الأمور الفنية والاقتصادية والاجتماعية واتضح لها أن ذلك ضروري على ان تسترد نفقات هذه الدراسات وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٧ - على وزارة الزراعة والوزارات والدوائر ذات الاختصاص بالتعاون مع سلطة المصادر الطبيعية كل ضمن حدود امكاناتها ومسؤولياتها واختصاصاتها توجيه المزارعين في منطقة المشروع أو أية منطقة مشروع ري غيرها ومساعدتهم في الأمور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والقيام بأية اعدال مباشرة تتعلق بالقروض الزراعية وانشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم قضايا تصنيع المحاصيل وتسويقها والارشاد الزراعي وحفظ التربة وتطوير المزارع وانشاء المزارع النموذجية وتحسين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .

المادة ٢٨ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يلوث مياه الملكية أو ان يدخل الى هذه المياه أية مواد ملوثة يعلن عنها نائب الرئيس في الجريدة الرسمية بأنها مواد تسبب تلويث هذه المياه بدون تصريح خطي من السلطة ولا تصدر السلطة هذا التصريح إلا بعد استشارة وزارة الصحة ويجب ان يعين في التصريح المذكور نوع المادة الملوثة والحد الاعلى لسميتها والاجراءات الوقائية الواجب اتباعها .

ب - يعاقب كل من يتجاوز التصريح الخطي المذكور في الفقرة السابقة بالعقوبة المنصوص عنها في المادة (٦١) من هذا القانون .

المادة ٢٩ - ليس في هذا القانون ما يتعارض (يلغي أية اتفاقيات قائمة دولية أو ذات صيغة دولية قائمة قبل صدور هذا القانون .

المادة ٣٠ - تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود أراضي الملاكات الاردنية الهاشمية سواء اكانت على سطح الارض أم في باطنها أم في المياه الاقليمية والأنهر والبحار الداخلية ولا يجوز استغلالها أو نقلها أو الانجرار بها إلا بعد أخذ موافقة نائب الرئيس بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها على ذلك بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

هكذا من المأهول

المادة ٣١ - يعتبر التعدين منفعة عسومية ضمن المعنى المقصود بأي قانون أو تشريع يتعلق باستغلال الاراضي للمنفعة العامة .

المادة ٣٢ - تنحصر الحقوق في معادن أية منطقة من الارض منح فيها تصريح بالتعدي أو رخصة بالتنقيب أو حق التعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها العسومية ولا تشمل ما تبقى من هذه المعادن أو عروقها أو شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٣٣ - أ - لا يجوز منح تصريح بالتعدي أو رخصة بالتنقيب أو حق التعدين بالاراضي الاميرية والملوكة والموقوفة إلا بعد موافقة اصحابها على ذلك .

إذا لم يوافق مالك الارض أو المتصرف بها على الدخول بالتعدي أو التنقيب أو الاكتشاف أو التعدين بأرضه يخفى نائب الرئيس بموافقة مجلس الوزراء إعطاء تصريح بالتعدي أو رخصة التنقيب أو حق التعدين إذا وجاه ان المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء . وإذا لم يوافق مالك الارض أو المتصرف بها على بيع ارضه أو تأجيرها لصاحب تصريح التعدي أو رخصة التنقيب أو حق التعدين مقابل بدل ينفق عليه فيها بينهما ، يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر إعطاء تعويضاً عادلاً من قبل طالب الرخصة الجاهزة مقابل ثمن أرضه أو بدل ايجارها كما يجوز له أن يقرر استهلاكها وفقاً لقانون .

ب - لا يجوز منح أي موظف أو مخدم مدنياً كان أم عسكرياً تصريح تعدي أو رخصة تنقيب أو شهادة اكتشاف أو حق تعدين سواء كان ذلك مباشرة أو بالواسطة .

ج - ان تصريح التعدي أو التنقيب أو حق التعدين المعطى بموجب هذا القانون لا يخول صاحبه حق التعدي والتنقيب والتعدين في المناطق المبنية أدناه إلا بعد موافقة الجهات المعنية بالاشراف عليها : -

- ١ - المواقع الاثرية والاماكن المقدسة .
- ٢ - المناطق الحرجية .
- ٣ - اراضي السكك الحديدية .
- ٤ - مناطق البلديات .
- ٥ - اراضي خزانات وانابيب المياه والمجاري .

المادة ٣٤ - تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن والمواد الحرجية بموجب أحكام هذا القانون الى المراحل التالية : -

- ١ - التعدي .
- ٢ - التنقيب .
- ٣ - الاكتشاف .
- ٤ - التعدين .

المادة ٣٥ - أ - لنائب الرئيس أن يمنح تصريحاً بالتعدي أو رخصة بالتنقيب لأي شخص قدم طلباً اليه وبعد دفعه الرسوم ويستثنى من ذلك : -

- ١ - أي شخص يقل عمره عن (٢٥) سنة .
- ٢ - أي شخص أدين بجرم بموجب هذا القانون أو منح سابقاً تصريحاً أو رخصة أو حقاً ثم صدر منه لاخلاله بشروطه أو احكامه إلا بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء .
- ٣ - أي شخص لا يستطيع إعطاء أدلة كافية على أنه يحصل المؤهلات الفنية الكافية في الجيولوجيا أو هندسة التعدين شخصياً أو بواسطة استخدام اخصائيين توافقت عليهم السلطة وان لديه المال الكافي الذي يمكنه من القيام بالعمل المطلوب على أكل وجه ويمكنه كذلك من دفع أي تعويض يجب عليه دفعه عند مباشرة الصلاحيات المخولة له في التصريح المعطى له .

ب - يقدم طلب التصريح بالتعدي ورخصة التنقيب عن المعادن على النموذج الذي تقرره السلطة الى نائب الرئيس للحصول على موافقته وفق الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٣٦ - لا تمنح تصاريح التعدي أو رخص التنقيب أو حقوق التعدين للأجانب إلا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها مجلس السلطة معهم بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٣٧ - لا تمنح تصاريح التعدي أو رخص التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي أو حقوق استغلالها إلا بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها مجلس السلطة مع الطالب بموافقة مجلس الوزراء وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ٣٨ - شهادة اكتشاف المعادن - كل من قام بالتنقيب بتصريح واكتشف معدناً بكميات تجارية وسجل اكتشافه لدى نائب الرئيس تعطى له شهادة اكتشاف حسب النموذج الذي تقرره السلطة وتكون له الاولوية خلال سنتين من تاريخ تلك الشهادة في الحصول على حق التعدين .

المادة ٣٩ - كل من قدم الى السلطة معلومات تؤدي الى اكتشاف معدن بكميات تجارية تعطى له مكافأة مالية بموجب نظام تضعه السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٠ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتحديد قيمة الرسوم الخاصة بتصاريح التعدي ورخص التنقيب وشهادات الاكتشاف وحقوق التعدين والعوائد على انتاج المعادن حسب ما تراه مناسباً .

المادة ٤١ - أ - يكون لحامل رخصة التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الاراضي الواقعة ضمن المنطقة المعنية في رخصته ويجوز له استكمالاً لذلك اجراء ما يلي : -

- أ - دخول هذه الاراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها أو عدمه أو لاغراض المسح الطبوغرافي أو الجيولوجي للمنطقة .
- ب - القيام بالحفريات اللازمة فيها من أجل غايات التنقيب .
- ج - أخذ العينات اللازمة لاغراض التحليل والاختبار .

هكذا من الأشغال

د - تركيب الآلات التي تتطلبها اعداد التنقيب .

هـ - فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

٢ - أ - إقامة وانشاء وصيانة المساكن والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه .

ب - تجميع المواد المستخرجة من عمليات التعدين في اماكن خاصة بها يوافق عليها نائب الرئيس أو من ينييه .

ج - مد أنابيب الماء وانشاء المجاري والاحوال والاحواض والصهاريج وإقامة وصيانة وسائل النقل والمواصلات الضرورية .

المادة ٤٢ - ١ - للسلطة بموافقة مجلس الوزراء ان تمنح حق التعدين لأي شخص حصل على شهادة اكتشاف وقدم طلباً خلال مدة الستين المذكورتين في المادة (٣٨) وفقاً للشروط التالية :-

أ - لا تزيد مساحة المنطقة المنوى اجراء التعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلومتراً مربعاً وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة قائمة الزوايا والانبساطات

ب - أن لا تزيد مدة حق التعدين على ثلاثين سنة ويعطى صاحب هذا الحق الافضلية في تجديداته بالشروط التي تراها السلطة مناسبة بموافقة مجلس الوزراء .

ج - تقديم خارطة جيولوجية قياسية ١/٥٠٠٠ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .

د - تقديم خارطة جيولوجية تفصيلية قياسية ١/٥٠٠٠ للمنطقة ذاتها .

هـ - بيان تقدير دقيق لكميات الاحتياطي من الخام الثابت وجوده في المنطقة بواسطة التنقيب التفصيلي .

و - تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادية للتعدين المراد استغلاله .

ز - اثبات المقدرة الفنية والمالية لدى الطالب .

٢ - اذا لم يتقدم حامل شهادة الاكتشاف خلال ستين من تاريخها يطلب منحه حق التعدين وفق الفقرة الاولى من هذه المادة يجوز لنائب الرئيس ان يمنح هذا الحق الى أي شخص يتقدم بذلك على ان يعطى حامل شهادة الاكتشاف مكافأة وفقاً لاحكام المادة (٣٩) من هذا القانون .

أ - اذا أحصل صاحب حق التعدين بأي شرط من الشروط التي يتضمنها الحق يبلغ خطياً من قبل نائب الرئيس لاصلاح الخطأ خلال مدة مناسبة يعينها له ، واذا لم ينجز الاصلاح المطلوب منه ضمن مهلة المدة يجوز لنائب الرئيس حينئذ وبعد موافقة مجلس الوزراء الغاء حق التعدين المعطى له .

ب - اذا ألغى حق التعدين وجب نشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا الاعلان بينة قطعية على الالغاء . ولنائب الرئيس حينئذ بموافقة مجلس الوزراء الحق المطلق في التصرف بمنطقة حق التعدين على الوجه الذي يراه ضرورياً للمصلحة العامة :

ج - في حالة الغاء أي حق بالتعدين لا يجوز لصاحبه أن ينقل أو يتصرف بأي من موجودات المنجم أو الكشف أو ان يجري أي تعديل على حالتها خاصة فيما يتعلق بأجرامات وقائية وصيانة مرافق العمل إلا بأذن خطي من نائب الرئيس .

المادة ٤٣ - لصاحب حق التعدين أن يتصرف بهذا الحق أو ان يحوله أو ان يرهنه وفق القواعد المقررة في القوانين والانظمة المرعية ، شريطة أخذ موافقة مجلس الوزراء المسبقة ونشر اعلان بذلك بالجريدة الرسمية .

المادة ٤٤ - لا يحق لصاحب رخصة التنقيب أو حق التعدين أن يمتلك أو يأخذ مياهاً من أية بحيرة أو نهر أو جدول أو ... ذلك ما في أو قناة ملاصقة لأية بقعة داخلية من منطقة الرخصة أو حق التعدين أو مارة بها أو ان يحولها عن مجراها إلا بأذن خطي من نائب الرئيس بعد الحصول على موافقة اصحاب الحقوق في المياه المذكورة - إن وجدوا - وفي حالة رفضهم يصار الى تطبيق أحكام المادة (١٣٣) من هذا القانون .

المادة ٤٥ - ١ - يجب على صاحب حق التعدين أن يقدم الى نائب الرئيس خلال شهر كانون الثاني من كل سنة تقريراً واضحاً يبين فيه ما يلي : -

أ - مقدار قيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة .

ب - عائد العمال والمستخدمين من الفنيين والاداريين الذين يعملون لديه .

ج - برنامج وخطة العمل للسنة القادمة .

٢ - يجب على صاحب حق التعدين أن يقدم الى نائب الرئيس مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المالي عن السنة المالية السابقة يتضمن حساب الارباح والخسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجمالي لوحدة الانتاج ويحسب لنائب الرئيس انتداب أحد موظفيه لتدقيق السجلات والدفاتر المتعلقة بالنواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع .

٣ - أ - يجب على صاحب حق التعدين تقديم المخططات والرسوم والمقاطع التي تبين طريقة العمل على الوجهة الفنية الى نائب الرئيس قبل المباشرة في فتح أي منجم أو كشف .

ب - واذا كان الأمر يتعلق بمنجم فيجب ان توضح في المخططات بشكل خاص الامور التالية : -

١ - التخطيط العام للمنجم .

٢ - طريقة التعدين .

٣ - كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعام التي ستعمل .

٤ - وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكتها .

٥ - طريقة تهوية المنجم (على لوحة مفصلة) .

٦ - عرض الانفاق وحجم الركب وطرق صيانتها .

هكذا من المأهول

٧ - نوع الآلات والمعدات التي ستستعمل تحت الارض .

٨ - المخططات والمقاطع العمودية للاقسام الرئيسية في المنجم .

٩ - لائحة خاصة بتعليمات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العدل في كل قسم من اقسام ذلك المنجم والتي يحسب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٤٦ - يحق لنائب الرئيس باعلان بصدور عنه وينشر في الجريدة الرسمية أن يخطر التحري أو التنقيب أو التعدين في أية منطقة كانت لمدة معينة أو غير معينة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٧ - ١ - لكل موظف أو مستخدم خوله نائب الرئيس الصلاحيات المقررة له في هذا القانون أو انتدبه بموجب أحكامه لتنفيذ غاياته . الحق في القيام بالأعمال المينسة أدناه في جميع الاوقات المناسبة ليلاً أو نهاراً : -

أ - الدخول الى أي مكان يستغل أو يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفتيشه .

ب - فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالة المناجم وتوثيقها وجميع الامور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الذين يشتغلون فيها .

ج - معاينة شوازن المفرقات واصدار الاوامر بشأن كيفية تخزينها واستعمالها .

د - معاينة الاقسام الخارجية للالات المستعملة في مرافق التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق .

هـ - تدقيق الدفاتر والحسابات والخرائط والاوراق المختصة بعمليات التعدين واخذ نسخ منها أو خلاصات عنها وسائر المعاملات الاخرى .

و - ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غايات هذا القانون .

٢ - اذا وجد الموظف أو المستخدم المشار اليه في المادة السابقة خلافاً في منجم أو كشف أو مقلع وجب عليه ان يبلغ بذلك كتابة الى صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله مبنياً له الامور التي يعتبرها ناقصة ويطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة الامور . اذا امتنع صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله عن القيام بما طلب منه ولم يقدم اعتراضاً بذلك الى نائب الرئيس خلال (٧) أيام من تاريخ تبليغه التعليمات يحق لنائب الرئيس أن يفرض عليه غرامة لا تقل عن الخمسين ديناراً ولا تزيد على المائتي دينار .

المادة ٤٨ - أ - اذا وقع حادث في منجم أو كشف مقلع أو حوله فوق سطح الارض أو تحتها بسبب عمليات التعدين وسبب وفاة أو اصابات جسمانية أو خسائر مادية وجب على صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله خلال (٢٤) ساعة من وقوع ذلك الحادث أن يعلم نائب الرئيس كتابة بالحادث .

ب - اذا نتجت وفاة عن الاصابة الجسمانية الواجب الاعلام عنها بمقتضى هذه المادة يجب ابلاغ نائب الرئيس بذلك خلال (٢٤) ساعة من اطلاع صاحب اعمال التعدين أو وكيله أو مدير اعماله على الوفاة .

ج - لنائب الرئيس أن يتدرب أحد موظفي أو مستخدمي السلطة لاجراء التحقيق في الحادث وتقديم تقرير مفصل بذلك ليتخذ نائب الرئيس ما يراه مناسباً بشأنه .

المادة ٤٩ - ١ - يباح لأي شخص فتح المقلع ونقل المواد الحجرية بعد الحصول على رخصة من نائب الرئيس شريطة مراعاة الامور التالية : -

١ - اذا كانت الارض التي يراد قلع الحجارة منها ملكاً لغيره فعلى صاحب المقلع أخذ موافقة صاحب تلك الارض قبل مباشرة عمله فيها .

ب - اذا كانت المنطقة المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناة بموجب المادة (٣٣) (ج) من هذا القانون أو من الاراضي الحكومية فعلى صاحب المقلع أخذ موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة عمله فيها .

ج - يحدد موقع المقلع بعلامات مميزة أو على خريطة إن أمكن ترفق بطلب الحصول على رخصة فتح المقلع .

٢ - تعتبر المقلع من مرافق التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شأنها شأن المناجم والكشوفات وعلى صاحب كل مقلع التقيد بما يتعلق بشؤون الوقاية بأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ٥٠ - يفصل في كل خلاف ينشأ بين السلطة وصاحب تصريح التحري أو رخصة التنقيب أو شهادة الاكتشاف أو حق التعدين ما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكيم ويحال هذا الخلاف الى لجنة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين واحداً منهم ويعين الثالث وزير العدلية ويجري التحكيم وفقاً لنصوص قانون التحكيم الساري المعمول .

مواد عامة

المادة ٥١ - للسلطة ان تستفيد من جميع المنح والقروض الوطنية ولها ان تقبل المنح وتحصل على القروض من الحكومات الاجنبية والهيئات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجب القوانين والانظمة السارية بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٥٢ - تعتبر اموال السلطة اموال اميرية وتحصل ديونها بمقتضى أحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتمارس السلطة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة لبحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

هكذا من الأشغال

المادة ٥٣ - أ - يقوم المجلس بدراسة مشروع موازنة السلطة الذي يقدمه له نائب الرئيس والمجلس أن يعيد المشروع إليه لاجراء أية تعديلات عليه يراها لازمة ثم يسرع المجلس مشروع الموازنة بعد موافقته عليه الى مجلس الوزراء قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لتدرج في الموازنة العامة للدولة .

ب - للمجلس ان يدور ارصدة الاعتمادات المدرجة في سنة مالية الى سنة تالية ويستمر في الاتفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تتم في نهاية السنة المالية .

ج - يجري الاتفاق من موازنة السلطة وفق نظام مالي بصار بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٥٤ - أ - يؤسس للسلطة صندوق خاص تودع فيه جميع اموال السلطة وتودع اموال الصندوق في حساب او حسابات خاصة لسدى البنك او البنوك التي يوافق عليها المجلس ويجري السحب من هذا الحساب او هذه الحسابات بالطريقة التي يعينها النظام المالي للسلطة . والى ان يصار هذا النظام يجري السحب بالطريقة التي يقرها المجلس .

ب - للسلطة ان تستشير الفئات من اموالها ويقرر المجلس الدرجة والطرق التي يجري فيها الاستشارة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٥٥ - تدقق حسابات السلطة من قبل ديوان المحاسبة .

المادة ٥٦ - على مجلس السلطة ان يقدم الى مجلس الوزراء تقارير والبيانات التالية :

أ - تقريراً عن اعدال السلطة للسنة المالية السابقة ونفقاتها الكاملة خلال السنة المذكورة بما في ذلك النفقات الادارية ونفقات التخطيط والتفويض والتنفيذ واية نفقات أخرى من هذا القبيل .

ب - تقريراً عن المشاريع التي نفذت كلياً أو جزئياً خلال السنة المالية السابقة والنفقات المتعلقة بها .

ج - تقريراً عن اعدال التخطيط والمشاريع المشمولة به خلال السنة المالية السابقة .

د - تقريراً سنوياً يتضمن تقرير الهيئة المحاسبة الاهلية أو تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية السابقة بما في ذلك تقدير الموجودات .

هـ - أية تقارير او بيانات أخرى يطلبها مجلس الوزراء .

المادة ٥٧ - أ - للسلطة ان تبرم العقود فيما يتعلق بأي من اعمالها او ان تقوم الاعمال بأية طريقة أخرى تراها مناسبة .

ب - يحق للسلطة أن تدير اعدال أي مشروع تم كلياً أو جزئياً الى ان يتم نقل ذلك المشروع الى القرية او البلدية أو أي هيئة عامة اذا ما استطاعت تلك الهيئة ان تتحمل مسؤولية ادارة المشروع وصيانه . ولا يحق للسلطة ان ترفع يدها عن أي مشروع إلا بعد ان تعطي الضمانات الكافية التي تؤمن من ادارة وصيانة المشروع بالكيفية التي تضمن سيره والاستفادة منه مدة طويلة من الزمن .

المادة ٥٨ - أ - للسلطة ان تحول أية وزارة او دائرة من دوائر الحكومة مسؤولية تنفيذ أي مشروع من مشاريعها أو أي جزء منه أو ان تنفذ مشاريعها بواسطة المتعهدين الاردنيين أو غيرهم وعلى السلطة اذا نقلت مشاريعها بواسطة المتعهدين ان تنتخبهم على اساس المنافسة الحرة وفقاً للانظمة الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - اذا لم تكن مصادر تمويل المشاريع محصورة في الخزينة الاردنية فعلى السلطة ان تنفذ المشروع حسب الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والجهات الممولة .

المادة ٥٩ - المياه التي يتم الحصول عليها بواسطة مشاريع تقيدها السلطة ولم تكن مستعملة او مستغلة لاغراض الري في أية منطقة قبل اعلان تموية المياه بمقتضى المادة (١٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه تعتبر ملكاً للدولة . وتباع هذه المياه وتؤجر ويجري التصرف بها بالطريقة التي تقرها السلطة .

المادة ٦٠ - يجوز لأي شخص فوض اليه بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه القيام بالبحث والتحري وبأية عملية أخرى ان يدخل أية ارض سواء كانت ضمن منطقة ري او لم تكن على ان يدفع لصاحب الارض تعويضاً عادلاً عن أي ضرر سببه ذلك الشخص اثناء قيامه بوظيفته .

المادة ٦١ - كل من يتعمد تخريب او إلحاق الضرر بمشروع ري يقع ضمن منطقة ري أو خارجها يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير او بكلا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمة ان تأمر بتضمين الشخص المحكوم عليه بجميع او بعض النفقات التي تصرف لاصلاح الضرر .

المادة ٦٢ - كل شخص يأخذ ماء او يحول مجراه او يتخذ ترتيبات للحصول على ماء او للانتفاع به في منطقة ري غير الذي يحق له الحصول عليه بموجب حق تملك ماء مدون حسب الاصول في سجل المياه من دون اذن السلطة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة اشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً ولا تقل عن خمسة دنانير او بكلا العقوبتين وعلى المحكمة علاوة على ذلك ان تأمر بإزالة أية ترتيبات او اشغال ارتكبت المخالفة بواسطتها على نفقة الشخص المحكوم عليه .

المادة ٦٣ - كل من يأتي بأي عمل من الاعمال التالية يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز شهراً واحداً او بغرامة لا تزيد عن عشرة دنانير ولا تقل عن ثلاثة او بكلا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمة ان تأمر بتضمين الشخص المحكوم عليه جميع او بعض النفقات التي صرفت لاصلاح أي ضرر لحق بمشاريع الري او الطرق او الأبنية أو بأي جزء منها :

أ - يسبب نتيجة أهمال او توان منه ضرراً أو تغييراً أو توسيعاً أو عرقلة في مشروع ري يتعرض لخراب الماء في أي مشروع بأية صورة كانت :

هكذا من الأشغال

ب - يلغ نتيجة أهبال او توان منه الماء لأن يتسرب ويسبب ضرراً للطرق او الابنية او المشاريع او الاموال من أي نوع سواء كانت تخص السلطة او كانت ملكاً خاصاً للأفراد أو الجمعيات او الهيئات العامة .

ج - يخرّب او يلحق الضرر او يشوه او يزيل أية شارة ري او اشارة ارتفاع او مقياس ماء او وسائل اخرى ركبت من قبل السلطة او لاغراضها .

د - يعارض أياً من موظفي او مستخدمي السلطة أثناء قيامه بوظيفته او أي من الاشخاص الذين يقومون بعمل للسلطة .

هـ - يخالف احكام أي إعلان ينشره نائب الرئيس في الجريدة الرسمية بمنع او تنظيم مرور الحيوانات او العربات عبر أي جزء من مشروع ري .

المادة ٦٤ - اذا تعدر التحقيق من مرتكب مخالفة بمقتضى المواد (٦٤-٦٣-٦٢) اعلاه تعتبر هذه المخالفة جريمة بالمعنى المقصود في قانون العقوبات المشتركة ويمكن ان تطبق عليها اصول النصوص عليها فيه مع اعتبار نائب الرئيس الشخص المتضرر من تلك الجريمة . رغم أية اجراءات قد تتخذ بمقتضى المواد (٦٥-٦٤-٦٣-٦٢) اعلاه اذا حول أي ماء نتيجة أية مخالفة واستعمل خلافاً لاحكام هذا القانون فأفاد بصورة غير مشروعة أية ارض ينوز نائب الرئيس ان يضمن هذه الفائدة وان ينزل من كمية المياه التي تستحقها هذه الارض في سجل المياه الكمية التي يرى انها تعادل الفائدة التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة .

المادة ٦٥ - عندما تقوم السلطة بانشاء مشروع ري يجب عليها أن تؤمن أن توفّر تلك المياه المدونة في سجل المياه وما زاد عن ذلك يكون ملكاً للدولة .

المادة ٦٦ - العقوبات كس من يخالف حكماً من احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين معاً .

المادة ٦٧ - إلغاء القوانين والانظمة : - تلغى جميع القوانين الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون بما في ذلك : -

١ - قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - قانون تنظيم شؤون المياه رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ .

٣ - قانون التعدين رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٤ .

وأية تعديلات أخرى طرأت على القوانين المذكورة اعلى أن تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاها سارية المفعول الى ان تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

هكذا من المأهول

المادة ٦٨ - لمجلس الوزراء بتسيب من السلطة ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٦٩ - تنفيذ القانون : - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

استكمال

١٩٦٨/١/٨

رئيس الوزراء	نائب	وزير	وزير
وزير الخارجية	رئيس الوزراء	المالية	الاشغال العامة
بهجت التلهوني	احمد طوقان	هاشم الجيوسي	بشاره غصيب

وزير	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة
العدل	وزير المواصـلات	وزير الانشاء والتعمير
سمعان داود	عاكف الفايز	

وزير	وزير	وزير	وزير
الصحة	الداخلية	الثقافة	الشؤون الاجتماعية والعمل
صبيحي امين عمرو	حسن الكايد	امين يونس الحسني	صالح بوقان

وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والاعلام	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم	دولة
والسياحة والآثار	حاتم الزعبي	محمد اديب العامري	للشؤون الخارجية
			عبد المنعم الرفاعي

وزير	وزير	وزير	وزير
الشؤون الدينية	داخلية للشؤون البلدية والتربية	الزراعة	دولة
والاماكن المقدسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	سامي ايوب	للشؤون الخارجية
عبد الحميد السائح	احمد فوزي		حابس المجالي

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

○○○○○○

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، أحيل القانون المؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ (قانون مؤسسة رعاية الشباب) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٤٥) الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٩/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات :

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧٠) المشار اليه .

رئيس الوزراء

مسجـت التلهـوي

هـذا من الأشـعلي

نحو الدستور للمملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٨) ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات التالية المعاني المقابلة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المؤسسة : مؤسسة رعاية الشباب المؤلفة بموجب هذا القانون .

الشباب : الشبان والشابات ، والفتيان والفتيات .

المدينة : مدينة الحسين الرياضية .

الرئيس : رئيس الوزراء .

المدير : مدير عام المؤسسة المعين وفق احكام هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تقام في المملكة مؤسسة لرعاية الشباب تسمى (مؤسسة رعاية الشباب) ويكون لها شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ، ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وأن تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وأن تبيعها ، وأن تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غاية اخرى النائب العام ، او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او في أية أنظمة تصدر بمقتضاه .

ب - من اجل القيام بواجباتها المبينة في هذا القانون وفي الانظمة التي ستصدر بمقتضاه تتعاون المؤسسة مع الوزارات والدوائر المختصة والهيئات الاهلية المعنية تعاوناً تاماً لتحقيق اهدافها .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة في عمان ولها ان تفتح فروعاً لها وان تقوم بنشاطها في أي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - أ - يكون للمؤسسة جهازها الخاص من الموظفين المصنفين وغير المصنفين والموظفين بعقود والمتطوعين والمستخدمين ، على ان تسري على الموظفين المصنفين احكام نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وأي تعديلات قد تطرأ عليه على ان يمارس المدير صلاحيات الوزير فيما يتعلق بموظفي المؤسسة المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - يجري انتقاء وتعيين الموظفين غير المصنفين والمستخدمين وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم ومنازل الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه مجلس الوزراء بناء على تنسيب المؤسسة .

المادة ٦ - تتولى المؤسسة القيام برعاية وحماية وتوجيه الشباب ثقافياً ورياضياً واجتماعياً .

المادة ٧ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تصبح أموال وممتلكات المدينة ملكاً للمؤسسة كما تصبح المؤسسة مسؤولة عن كافة التزامات المدينة وأية شؤون أخرى .

المادة ٨ - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر تكون المؤسسة المرجع الرسمي عن الحركة الكشفية ودعمها وتشجيعها في المدارس الحكومية وأية هيئات أخرى .

المادة ٩ - أ - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر تكون المؤسسة مسؤولة عن الاندية الرياضية والاجتماعية والثقافية وعن دعمها وتشجيع انشائها وتقديم الخبرة الفنية لها وتطوير وملاحظة برامجها ومراقبة سلوكها ونشاطاتها وعن ترخيص الاندية المذكورة والبيوت الخاصة بابناء الشباب التي تنشأ بعد مريان هذا القانون سواء كانت تابعة لمؤسسات رسمية أو أهلية أو خاصة سواء بقصد الريح أو بدونه .

ب - تنتقل للمدير كافة صلاحيات وزير الشؤون الاجتماعية المنصوص عليها في قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بالاندية المشار إليها في الفقرة السابقة على ان تقدم طلبات الترخيص والتسجيل للمدير .

المادة ١٠ - تقوم المؤسسة بإنشاء مراكز الشباب ومراكز النشاط الاجتماعي وتشرف عليها وعلى مراكز الشباب ومراكز النشاط الاجتماعي التي تقوم بإنشائها هيئات رسمية أو أهلية أو خاصة .

المادة ١١ - المؤسسة مسؤولة عن تشجيع وتنمية الرياضة والروح الرياضية في المدارس وخارجها للشباب والكبار وعن المساهمة وتشجيع بناء وتجهيز الابنية والساحات واعداد الفتيين لهذه الغاية وتعاون مع الجهات المختصة على إيجاد اللياقة الصحية في كافة انحاء المملكة .

المادة ١٢ - المؤسسة مسؤولة عن تشجيع وتنمية الثقافة العامة والهوايات المختلفة والخبرات والرحلات والفنون وأية نشاطات أخرى للشباب ، والنشاطات غير الدراسية لدى الطلاب .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء هو رئيس المؤسسة ويشرف على كافة اعمالها ، وله ان يفوض الصلاحيات المخولة اليه بموجب هذا القانون كلها او بعضها الى اي وزير بموجب كتاب خطي يصدر عنه

المادة ١٤ - يعين بقرار من مجلس الوزراء وارادة ملكية سامية مدير عام للمؤسسة مرجعه الرئيس ويرتبط به يكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة على وجه يضمن تحقيق اهدافها وعن ادارة جهازها الاداري وبالاتفاق وفقاً للنواظرة وانظمة المؤسسة المالية ، ويعتبر المسؤول عن تنفيذ جميع الامور المتعلقة بالمؤسسة ، وللمدير المؤسسة ان يفوض خطياً اياً من صلاحياته بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه الى اي من كبار موظفي المؤسسة ضمن الصلاحيات والتعليمات التي يضعها .

المادة ١٥ - يكون لمؤسسة رعاية الشباب مجلس استشاري يتكون من :

وكيل وزارة التربية والتعليم .

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية .

وكيل وزارة الاعلام .

وكيل وزارة الداخلية .

وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

مدير التهيئة المعنوية في القوات المسلحة .

مدير الاوقاف والشؤون الاسلامية .

ويتولى مدير عام المؤسسة الامانة العامة لهذا المجلس ويختفظ بمخبراته وضبط محاضر جلساته .

المادة ١٦ - تعقد الهيئة الاستشارية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من المدير ، لبحث الامور المدرجة على جدول الاعمال المرسل صورة عنه للاعضاء قبل انعقاد الاجتماع بأسبوع . ويشمل جدول الاعمال الامور التي يعرضها عليها المدير ، او أية امور أخرى يعرضها احد اعضاء الهيئة ، ويقدمها للمدير قبل الاجتماع بأسبوع على الاقل .

المادة ١٧ - يجوز للمؤسسة ان تستوفي عن الخدمات التي تقدمها رسوماً واشتركاكات تعين مقاديرها او نسبها بموجب انظمة تصديرها بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٨ - تتألف مصادر تمويل المؤسسة مما يلي :

١ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة لحساب المؤسسة وتحول تلك الاموال لحساب المؤسسة فور اقرار الموازنة .

٢ - الاموال المرصودة لحساب الامانات المسجلة باسم سلطة مدينة الحسين الرياضية ، وعائدات المدينة .

٣ - الرسوم واشتركاكات التي تفرضها المؤسسة مقابل الخدمات التي تقدمها بموجب هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

٤ - التبرعات والهبات .

٥ - أية مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المدير .

المادة ١٩ - يعد المدير مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة ويقدمه للرئيس للموافقة عليه حسب الاصول المرعية .

المادة ٢٠ - تعنى المؤسسة من الطابع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات والغرف التجارية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت ، بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس والاستيراد سواء كانت تتناول اموال المؤسسة او دخلها او العقارات او الملاعب التي تملكها او تستأجرها او اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها .

كلنا من أهل

المادة ٢١ - تقدم امانة العاصمة وامانة القدس والبلديات الاخرى للاعب المؤسسة ومراكزها في العاصمة وفروعها في المدن الاخرى المياه اللازمة وابصالها بدون مقابل .

المادة ٢٢ - على الرغم مما جاء في المادة (١٥) من هذا القانون يعين الرئيس بناء على تنسيب المدير لجنة فنية برئاسة المدير تشرف على انجاز بناء المدينة وتجهيزها ويكون لها صلاحية ابرام العقود والعطاءات والمقاولات المتعلقة بشؤون المدينة الى ان تصبح معدة للاستعمال .

المادة ٢٣ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يستعاض عن عبارتي وزير ووزارة الشؤون الاجتماعية اينما وردتا في قانون اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية الاردنية رقم (٧) لسنة ١٩٦١ بعبارتي مدير مؤسسة رعاية الشباب ومؤسسة رعاية الشباب على التوالي .

المادة ٢٤ - لمجلس الوزراء ان يضع تنسيب من المجلس الاستشاري الانظمة الضرورية لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٢٥ - يلغى قانون سلطة مدينة الحسين الرياضية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ والتعديلات التي طرأت عليه ، واية انظمة صدرت بمقتضاه .

المادة ٢٦ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٨/١/١٣

الحسين طلال

وزير الاشغال العامة	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشاره غصيب	هاشم الجريسي	احمد طوقان	بهيكت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات	وزير العدل	وزير الداخلية
عاكف الفايز	سمعان داود	صبيحي امين محرو	صالح يرقان
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل	وزير الداخلية	وزير الصحة
صالح يرقان	امين يونس الحسبي	حسن الكايد	صبيحي امين محرو
وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والاعلام
عبد المنعم الرفاعي	محمد اديب العامري	حاتم الزهبي	صالح ابو زيد
وزير الدفاع	وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير الشؤون الدينية
حايك المجالي	سامي ايوب	احمد فوزي	عبد الحميد السائح

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور



يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، أحيل القانون المؤقت رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ (القانون المعدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١١/٣٠ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (١٠٣) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
بهيكت التلهوني

هكذا من المأهول

نحي الحسين بن طلال ملك الأردن

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالتانون الاصلي كتانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من التانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا التانون يلغى قانون اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية الاردنية رقم (٧) لسنة ١٩٦١ وتصبح اموال وامتلاكات اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية ملكاً للمؤسسة كما تصبح المؤسسة مسؤولة عن كافة الشؤون والالتزامات العائدة للجنة والاتحادات المذكورة .

١٩٦٨/١/١٣

الحسين بن طلال

وزير الاشغال العامة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	رئيس الوزراء	وزير الاشغال العامة
بشاره غصيب	هاشم الجريوي	احمد طوقان	بهيجت التلهوني	بشاره غصيب
وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
هازم لسيبة	عاكف الفايز	سمعان داود	بهيجت التلهوني	بشاره غصيب
وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
صالح برقان	امين يونس الحسيني	حسن الكايد	صبيحي امين عمرو	صالح برقان
وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
عبد النعم الرفاعي	محمد اديب العامري	حاتم الزعبي	صلاح ابو زيد	عبد النعم الرفاعي
وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
سامي ابوب	احمد فوزي	عبد الحميد السائح	عبد الحميد السائح	سامي ابوب

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

♦♦♦♦♦

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ القانون المعدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٩٦) الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٤/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢٢) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

رئيس الوزراء

بهيجت التلهوني

هاكنا من التلهوني

مجلس النواب

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بشطب كلمة (والمكوس) الواردة فيها .

ب - باضافة العبارة التالية الى آخرها :-

« على ان لا تشمل الاعفاءات المقررة اية بضائع مستوردة تشترها المؤسسة من الاسواق المحلية بعد ان يكون المستورد الاصلي قد دفع الرسوم الجمركية عنها » .

١٩٦٨/١/١١

أحمد بن محمد

وزير الاشغال العامة بشاره غصيب	وزير المالية هاشم الجبوسي	نائب رئيس الوزراء احمد طوقان	رئيس الوزراء وزير الخارجية بهجت الطهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم نسيبه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدل سمعان داود	
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بركات	وزير التربية والتعليم امين يونس الحسبي	وزير الصحة حسن الكايد	وزير السياحة والآثار صهيبي امين عمرو
وزير دولة للشؤون الخارجية عبد المنعم الرفاعي	وزير التربية والتعليم محمد اديب العامري	وزير الاقتصاد الوطني حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الزراعة حابس المجاني	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية وزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الشؤون الدينية والاماكن المقدسة عبد الحميد السائح

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

٥٥٥٥٥٥

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور، احيل القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٤٠) الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٨/١ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٥٤) المشار اليه .

رئيس الوزراء

بهجت الطهوني

كل من اشغل

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ (قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن المهنية) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٦٦ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٨

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل السني اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٥٦ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٧/٩ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (١٩) . -

يجرى تعيين الرواتب والعلاوات وعلاوات غلاء المعيشة والزيادات السنوية للضباط في القوات المسلحة الاردنية بموجب انظمة تبنيها لهذه الغاية من قبل مجلس الوزراء وتسمى احكام هذه الانظمة على ضباط الامن العام وضباط المخابرات العامة وذلك على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر .

1971/1/1

احسن بن طلال

وزير	نائب	رئيس الوزراء	رئيس المجلس
الاشغال العامة	المالية	الداخلية	العدل
بشاره عصب	هاشم الجبوري	احمد طوقان	ميجت التلوي

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الانشاء والتعمير
حازم لسييه

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير المواصلات
عاكف الازار

وزير
العدلية
سيمان داود

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بولان	وزير الثقافة امين يونس الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد	وزير الصحة صبيح امين عمرو
--	--------------------------------------	--------------------------------	---------------------------------

وزير الثقافة والاعلام	وزير	وزير	وزير دولة
والسياحة والاعمار	الاعمال الوطني	التربية والتعليم	شؤون الخارجية
صلاح ابو زيد	حاتم الزعبي	محمد اديب العامري	عبد المنعم الرفاعي

وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير
ووزير دولة للشؤون الرفاهية	الزراعة	الدفاع
احمد فوزي	سامي ايوب	حاجب المجالي
وزير الشؤون الدينية		
والامساكن المتقدمة		
عبد الحميد السامح		

رئيس الوزراء

بهجت التلهوي

জিহা

نحو الدستور للملك محمد الخامس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها . -

ج - على الرغم مما ورد في الفقرتين السابقتين يجب على كل مهندس يتقدم بطلب اجازة بتعاطي المهنة في المملكة الاردنية الهاشمية لأول مرة ان يقبل الخدمة في الحكومة او القوات المسلحة او الامن العام او البلديات او المؤسسات العامة اذا كانت بذلك في المكان الذي يعينه المرجع المختص بالتعيين وبالراتب أو الاجر المقرر لمدة سنتين فاذا استنكف عن القبول خلال خمسة عشر يوا من تاريخ تبليغه التكليف جاز لوزير الاشغال العامة أن يرفض الاجازة .

١٩٦٨/١/٨

أخبر بذلك

رئيس

الوزراء

بهجت التلهوني

وزير

الاشغال العامة

بشاره غصيب

وزير

العدل

سمعان داود

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

— — — — —

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٤٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٨/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل النهائي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٥٩) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

هكذا من الاشغال

نحن السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومما عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (٢) منها :
« يجوز لمستحق التعويض ان ينفذ قرار التعويض (بدائرة الاجراء) اذا ابرز شهادة من مدير الاراضي والمساحة تتضمن مقدار التعويض » .

١٩٦٨/١/٨

أمين بطلال

رئيس	وزير	وزير
المالية	الداخلية	العدل
هاشم الجبوري	بهيكت التلهوني	سمعان داود

نحن محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٧ -

أ - يحق لكل مهندس من رعايا البلدان العربية ويرغب في تعاطي المهنة في الاردن ان يسجل اسمه في سجلات النقابة على أن يستوفي الشروط التالية : -

- ١ - أن يكون حاملا لقب مهندس بموجب هذا القانون .
- ٢ - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية كانت او جنحة اخلاقية .
- ٣ - ان يقيم في الاردن بشكل دائم .

ب - لا يحق للمهندس التابع لبلد غير البلدان العربية مزاولة المهنة في الاردن الا بعد حصوله على موافقة مسبقة من مجلس النقابة وان يكون مستوفيا للشروط من (١ - ٣) المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة . شريطة أن تعامل قوانين بلاده المهندس الاردني بالمثل .

ج - على الشركات والهيئات والمؤسسات غير الاردنية أن تراول اعمالها الهندسية في الاردن طبقا للنظام الداخلي للنقابة شريطة : -

- ١ - ان تستوفي الشروط المنصوص عليها في قانون الشركات .
- ٢ - ان تسجل اسمها في سجل النقابة مقابل رسم تسجيل قسده خمسون دينارا ورسوم اشترك سنوي قدره مائة دينار تدفع لصندوق النقابة .
- ٣ - ان يكون لها ممثل اردني .
- ٤ - ان تستخدم مهندسا اردنيا او اكثر بحسب حاجتها .
- ٥ - ان يستوفي مهندسوها الشروط الواردة في المادة (٧ / أ) اذا كانوا من رعايا البلدان العربية و (٧ / ب) اذا كانوا من غير رعايا الدول العربية .

هكذا من الأشهل

المادة ٣ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل بحذف عبارة (كانون الاول) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون الثاني) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي .

المادة (٢٠) -

ان مجلس النقابة هو الهيئة الادارية فيها ويتألف من نقيب ونائب للنقيب وعددا من الاعضاء يمثلون جميع الاختصاصات الهندسية او بعضها بشكل يتناسب مع عدد الاعضاء التابعين لهذه الاختصاصات وفق نظام خاص يتم اعداده من قبل مجلس النقابة وتقرره الهيئة العامة ويوافق عليه وزير الاشغال العامة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٢١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي .

المادة (٢١) -

أ - ينتخب مجلس النقابة لمدة سنتين ابتداء في أول شهر شباط من كل عامين ويشترط في ذلك ان يكون النقيب مهندسا مارس المهنة مدة لا تقل عن (١٠) سنوات ونائب النقيب مدة لا تقل عن (٥) سنوات وأن لا يكونا من موظفي الحكومة او الهيئات الرسمية وسائر الاعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن (٥) سنوات ويستمر المجلس في عمله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

ب - تقدم الترشيحات لاملأ هذه المناصب قبل موعد الانتخاب بأسبوع على الأقل .

ج - يدفع المرشح لمركز النقيب مبلغ عشرة دنانير ويدفع المرشح لمركز نائب النقيب ومركز العضو خمسة دنانير ترد في حالة فوز المرشح وتفيد دخلا للنقابة في حالة الفشل .

د - تنشر اسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في دار النقابة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٣٣) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

أ - يجري الانتخاب بصورة سرية وبحضور ممثل عن وزارة الاشغال العامة فينتخب اول النقيب ومن ثم نائب النقيب مع سائر الاعضاء وفق نظام خاص يتم اعداده من قبل مجلس النقابة وتقرره الهيئة العامة ويوافق عليه وزير الاشغال العامة ويتم انتخاب النقيب بالاكثرية المطلقة من المهندسين والمجازين الحاضرين واذا لم يحصل ذلك يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي عندئذ الاكثرية النسبية وفي حالة تساوي الاصوات ينتخب الاكبر سنا ومن ثم ينتخب المجلس من بين اعضائه امينا للسر وامينا للصندوق .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

ب - اذا استقال عضو من مجلس النقابة او شغرت وظيفته لاي سبب آخر يدعى من حصل على الاكثرية من نفس الاختصاص في انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه ، اما اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت وظائفهم في وقت واحد يزيد على ربع اعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم كل تخصص اختصاصا واذا استقال اكثرية المجلس الاصيل المنتخب في دورة واحدة فيعتبر المجلس مستقila بكامله وتبدي الهيئة العامة لانتخاب مجلس نقابه جديد .

هكذا من الأشغال

المادة ٨ - تعدل المادة (٥٤) من القانون الاصيل بحذف عبارة (كانون اول) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون الثاني) .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٥٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي .

المادة (٥٩) -

أ - كل من زاول مهنة الهندسة دون حصوله على ترخيص يعاقب بغرامة تراوح من عشرة دنانير حتى خمسين دينارا وتضاعف العقوبة في حالة التكرار وتدفع لصندوق النقابة .

ب - كل من خالف نص الفقرة (ج) من المادة (٧) من القانون يعرض نفسه لغرامة قدرها خمسمائة دينار تدفع لصندوق النقابة او سحب رخصة المهن او بكتلتا العقوبتين .

المادة ١٠ - يلغى ما جاء في المادة (٦٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي .

المادة (٦٠) -

أ - كل من زاول مهنة الهندسة دون ان يدفع رسم التسجيل والاشتراك السنوي يدفع رسما اضافيا قدره نصف الرسم المطلوب منه ولايسمح له بمزاولة تلك المهنة ما لم يدفع الرسم المقرر الاضافي .

ب - يحق لمجلس النقابة تأجيل استيفاء رسم الاشتراك من احد الاعضاء في ظروف خاصه لاعتبارات مادية .

المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (٦٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي .

المادة (٦٢) -

أ - النظر في المخالفات الواردة في المواد (٥٨ و ٥٩ و ٦١) من اختصاص قضاة الصلح .

ب - النظر في المخالفات الواردة في المادة (٦٠) من اختصاص مجلس النقابة .

١٩٦٨/١/١١

محمد بن طلال

وزير التدليس وزير الاشغال العامة رئيس الوزراء
شمعان داود بشارة نصيب بهجت التلهوني

نظام مراقبة وتنظيم الاسواق العامة والحرف

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢
نأمر بوضع النظام التالي :

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٨

نظام مراقبة وتنظيم الاسواق العامة والحرف

والصناعات داخل منطقة بلدية اربد

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مراقبة وتنظيم الاسواق العامة والحرف والصناعات داخل منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ والكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (البلدية)	بلدية اربد
تعني كلمة (المجلس)	مجلس بلدية اربد
وتشمل كلمة (شخص)	الاشخاص الطبيعيين والمعنويين
وتعني كلمتا (الحرف والصناعات)	سواء وردتا مجتمعين او مفردتين ، اية حرفة او صناعة او مهنة مما هو مبين في الجداول الملحقه بقانوني الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٣ ورخص المهن لسنة ١٩٦٦ مع ما طرأ او يطرأ عليها من تعديلات كما تعني اي عمل تجاري او صناعي او مهني .
وتعني عبارة (الاسواق العامة)	الاسواق القائمة عند بدء العمل بهذا النظام والتي تنشأ فيما بعد ضمن المنطقة البلدية .
وتعني (سلطة الترخيص)	اية سلطة او مراجع له حق اصدار الرخص بموجب قانوني الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٣ ورخص المهن لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - المجلس - حسبما تمليه الضرورات الصحية او التنظيمية او راحة الجمهور وسلامته - ان يصدر قرارات يعين فيها مواقع الاسواق العامة وانواع البضائع والسلع التي يجوز عرضها فيها وان يخصص بعضها لمزاولة نوع او انواع من الحرف والصناعات او يمنع مزاولة بعضها فيها بشرط ان لا يكون في ذلك ما يتعارض مع المخططات التنظيمية للمنطقة البلدية الموضوعة بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية السارى المعمول .

المادة ٤ - القرارات التي يصدرها المجلس وفقا للمادة السابقة تعلن على الجمهور بالنشر في الجريدة الرسمية وتعلن على لوحة الاعلانات في مبنى البلدية وعلى ثلاثة مواضع بارزة من السوق او الحي المعني بالقرار .

المادة ٥ - تكون القرارات الصادرة وفقا للمادة الثالثة نافذة المفعول بعد مرور شهرين على نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٦ - على سلطات الترخيص ان تنقيد بقرارات المجلس الصادرة بموجب هذا النظام في حال اصدار الرخص التي هي من اختصاصها او عند تجديدها .

المادة ٧ - بعد انقضاء المدة المذكورة في المادة الخامسة من هذا النظام لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض اية بضاعة او سلعة او مواد او يزاول اية حرف او صناعة الا في الاسواق والاماكن التي خصصها المجلس لهذه الاغراض .

المادة ٨ - لتحقيقا لغايات هذا النظام تخضع الاسواق العامة والمحلات المعدة لمزاولة الحرف داخل حدود المنطقة البلدية لرقابة البلدية ويقوم موظفوها المختصون باعمال التفتيش وتنظيم الضبوط بالمخالفين .

المادة ٩ - كل مخالفة ترتكب خلافا لاحكام هذا النظام يعاقب مرتكبها بالعقوبة الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

أحمد بن طلال

١٩٦٨/١/٢٢

وزير الأشغال العامة بشاره غصيب	وزير المالية هاشم الجبوري	نائب رئيس الوزراء احمد طوقان	رئيس الوزراء وزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم نسيه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدل سمعان داود	
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بوقان	وزير النقل امين يونس الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد	وزير الصحة صبيحي امين عمرو
وزير دولي للشؤون الخارجية محمد اديب العامري	وزير التربية والتعليم حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	
وزير الزراعة سامي ايوب	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية وزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السامح	

هكذا من الأشغال

نحن محمد بن طاهر نائب جلالته الملك المعظم

بعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/١/١٩٦٨ ،

نصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية : —

تعليمات الادارة العرفية

للشؤون المالية والاقتصادية المعدلة

رقم (١) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الإدارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية المعدلة لسنة ١٩٦٨) وتقرأ مع تعليمات الإدارة العرفية رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ المشار إليها بالتعليمات الأصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليمات واحدة وتعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بما يلي : -

٦ - تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع وتكون خاضعة للتصديق رئيس الوزراء وفي حالة الاختلاف في

الرأي يعرض الأمر عليه واما ان يرجع احد الرأين او ان يحيل المسألة لمجلس الوزراء لبت فيها حسبما يراه مناسباً .

1971/1/22

محمد بن طادل

وزير	وزير	نائب	رئيس الوزراء
الاشغال العامة	المالية	رئيس الوزراء	وزير الخارجية
بشاره غصيب	هاشم الجبوبي	احمد طوقان	بهجت التاهوي
وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير	وزير
وويزت انشاء والتعمير	وويزر المواصلات	العديلية	العدلية
حازم نسيمة	غاكف الفايز	سمعان داود	وزير
وزير الشؤون	وزير	وزير	وزير
الاجتماعية والعمل	النقل	الداخلية	الصحة
صالح برقان	امين يونس الحسيني	حسن الكايد	صبيحي امين عمرو
وزير دولة	وزير	وزير	وزير الثقافة والاعلام
الشؤون الخارجية	التربية والتعليم	الاقتصاد الوطني	والسياحة والآثار
محمد اديب العامري	جامع الرعي	صلاح ابو زيد	وزير الاوقاف والشؤون
وزير	وزير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	والمتنوعات الاسلامية
الزراعية	وزير دولة لشؤون الرئاسة	احمد فوزي	عبد الحميد السامح

بطلان قوانین مؤقتة

صاڊز بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القوانين المؤقتة التالية المنشور كل منها في عدد الجريدة الرسمية المين ازاءه ، فقد صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي الامير محمد المعظم نائب جلالة الملك بالواقفة على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٩ تاريخ ١/٨/١٩٦٨ المتضمن اعلان بطلان القوانين المذكورة :-

عدد الجريدة الرسمية

تاریخچه

١٩٦٢/٩/١	١٦٣٤	١ - قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢
١٩٦٣/٥/٣٠	١٦٨٨	٢ - قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣
١٩٦٣/٦/٢٩	١٦٩٥	٣ - قانون قناة الغور الشرقية المؤقت المعدل، رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣
١٩٦٥/٨/١٦	١٨٦٦	٤ - قانون مؤقت معدل لقانون قناة الغور الشرقية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥
١٩٦٦/٨/١	١٩٤٠	٥ - قانون مؤقت معدل لقانون محكمة أمن الدولة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦
١٩٦٦/٨/١	١٩٤٠	٦ - قانون مؤقت معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٦
١٩٦٦/٩/١	١٩٤٥	٧ - قانون مؤقت معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٦
٦٦/١٠/١٦	١٩٥٦	٨ - قانون مؤقت معدل لقانون البلديات رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦
٦٦/١١/٢٧	١٩٦٦	٩ - قانون مؤقت رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية
١٩٦٧/٢/٢١	١٩٨٧	١٠ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ قانون الصحافة والمطبوعات
١٩٦٧/٨/٢٧	٢٠٣٣	١١ - قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ قانون الاسهام في الجهدود الحربي

رئيس الوزراء

بہجت التلھونی

جی. ای. جی.